الرجوع إلي الأصل في النحو العربي
أسبابه ونماذجه

✍ إعـداد
الدكتور/ رمضان خميس عباس القسطاوي
الأستاذ المساعد بقسم اللغويات
في كلية اللغة العربية بالمنصورة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ولي النعم، والصلاة والسلام على خير البشر، سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله، وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

وبعد .....،

فإن سنة الله فى الكون أن لكل شيء أصلاً ، وهذا الأصل قد يُرجع إليه فى بعض الأحوال؛ لغرض معلوم أو مجهول، ولم تشذ الألفاظ والكلمات فى اللغة العربية عن هذا الحكم العام، فرجع بعضها إلى أصله لغرض يستنبطه المتلقي ولا يصرح به المتكلم؛ وقد أردت أن أكتب في جانب من جوانب هذا الموضوع ؛ فكان هذا البحث الذي عنونته بـ : **(الرجوع إلى الأصل فى النحو العربى : أسبابه ونماذجه)**.

وقد أدرت هذا البحث على مقدمة ومبحثين ، وأخيراً تأتى الخاتمة وثبت المصادر والمراجع كما يلى:

أولاً: المقدمة، وفيها سبب اختيار الموضوع وخطته.

ثانياً: المبحث الأول، وهو بعنوان : في الأصول النحوية، وفيه:

أولاً: أنواع الأصول المنصرف عنها.

ثانياً : ما يَرُدُّ الألفاظ إلى أصولها فى النحو العربي.

ثالثا: المبحث الثاني، وهو بعنوان : نماذج من رجوع الألفاظ إلى أصولها في النحو العربي.

رابعاً : الخاتمة ، وفيها أهم نتائج البحث. وذيلت البحث بثبت المصادر والمراجع وفهرس الموضوعات.

والله أسأل أن ينفع بهذا البحث ، وأن يحقق به ما قصدت إليه.

الدكتور
رمضان خميس القسطاوي
أستاذ اللغويات المساعد
فى كلية اللغة العربية بالمنصورة

المبحث الأول : فى الأصول النحوية

أولاً : أنواع الأصول المنصرف عنها

الأصول المنصرف عنها على أنواع :

الأول : ما تجوز مراجعته إذا احتاج المتكلم إليه ، تنبيهاً على أوّل أحوال اللفظ[١] وذلك نحو : مجئ خبر (كاد) اسماً على أصله[٢] في نحو قول تأبط شراً[٣] :

فأبتُ إلى فهم وما كدت آئباً وكم مثلها فارقتُها وهى تصفُر

ومنها صرف ما لا ينصرف[٤] نحو قول النابغة الذبيانى : [٥]

فلتأتينك قصائدٌ ولتدفعن

جيشاً إليك قوادم الأكوارِ

الثانى : ما تجوز مراجعته غير أن فيه من الثقل ما يدعو إلى رفضه واطّرحه، إلا أن يشذ شيء منه ؛ فيوصف بالضرورة أو الشذوذ[٦] ، وذلك نحو : مجئ العطف بدلاً من التثنية في نحو قول الشاعر : [٧]

كأنّ بين خلفها والخلف

---

(١) الخصائص ٢٣٤/٢ ، والأشباه والنظائر ٣٥٠/١ .
(٢) شرح المفصل ١٣/٧ .
(٣) من الطويل ، وهو لتأبط شراً فى ديوانه صـ٩١ ، والخصائص ٣٣٣/١ ، وتخليص الشواهد صـ٣٠٩ ، ولسان العرب (كيد) ، والتصريح ٢٠٣/١ ، والمقاصد النحوية ١٦٥/٢ ، وبلا نسبة فى الإنصاف ٥٥٤/٢ ، وشرح المفصل ١٣/٧ ، وشرح عمدة الحافظ ٨٢٢/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم صـ١٥٤ ، و(أبت) : عدتُ ، و(فهم) : اسم قبيلة الشاعر ، و(تصفر) : تتأسف .
(٤) الإنصاف ٤٩٠/٢ .
(٥) من الكامل ، وهو للنابغة الذبيانى فى ديوانه صـ٥٥ ، والكتاب ٥١١/٣ ، المنصف ٧٩/٢، والإنصاف ٤٩٠/٢ وبلا نسبة فى المقتضب ٣٥٤/٣ ، وضرائر الشعر صـ١٢ .
(٦) الخصائص ٢٢٩/١ .
(٧) الرجز لم أقف على قائله ، وانظره غير منسوب فى المثلث لابن السيد البطليوسى ٤٨٦/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٨/١ .

كشَّـــة أفعـــى فـــى يبـــيس قُـــفّ

أراد بين خلفيها ، فرجع إلى أصل التثنية وهو العطف ، وهذا موسوم بالضرورة الشعرية . (١)

الثالث : ما تجوز مراجعته ، إلا أنه لم يستعمل لوجود عوض عنه ، وذلك نحو إظهار (أن) الناصبة للفعل فى نحو قول زياد الأعجم : (٢)

وكنـــت إذا غمـــزتُ قنـــاة قـــوم

كســـرتُ كعوبهـــا أو تســـتقيما

وقول أبى النجم : (٣)

يـــا نـــاق ســـيرى عنقـــاً فســـيحا

إلى ســـــــليمان فنســـــــتريحا

فلم يراجعوا الأصل فى هذا ونحوه ؛ لأنهم عوضوا من (أن) الناصبة حرف العطف ، فوجود العوض مانع من مراجعة الأصل . (٤)

ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة ، ومثّل له ابن جنى(٥) بنحو قولك إذا رأيت قادماً : خيرَ مقدمٍ ، أى : قدمت خير مقدم ، فنابت الحال المشاهدة مناب الفعل الناصب ، ولم يُراجع الأصل رغم جواز مراجعته؛ لوجود عوض عنه .

---

(١) الخصائص ٢٢٩/١ ، والمقتصد فى شرح الإيضاح للجرجانى ١٨٣/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٨/١ .

(٢) من الوافر ، وهو لزياد الأعجم فى الكتاب ٤٨/٣ ، والمقتضب ٢٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٥/٤ ، والمساعد ٨١/٣ ، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب ٤٢٨/١ ، وأوضح المسالك ١٧٣/٤ .

(٣) الرجز لأبى النجم فى الكتاب ٣٤/٣ ، ٣٥ ، والرد على النحاة صـ١٢٣ ، والتصريح ٢٣٩/٢ ، وبلا نسبة فى المقتضب ١٤/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢٧٠/١ ، ٢٧٤ ، وشرح الكافية الشافية صـ١٥٤٣ .

(٤) الخصائص ٢٣٠/١ .

(٥) السابق ٢٣١/١ .

الرابع : ما لا يمكن النطق به أصلاً ، وذلك نحو إظهار الفعل الناصب فى النداء ؛ لأن يحيل الكلام من الإنشاء إلى الخبر ، وهو غير مراد فى باب النداء . (١)

هذا والنحاة لا يظهرون الأصول التى لا تضيف إلى معنى الكلام أو تفسده ، ألا ترى أنهم يقولون : الذى فى الدار زيد ، وأصله : الذى استقر أو ثبت ونحو ذلك فلم يظهروا الأصل ؛ لأنه لا يؤدى غرضاً ولا يضيف معنى .

وكذا فى النداء أصل : يا محمد : أدعو محمداً ، لكنهم لا يظهرون هذا الأصل ؛ لأن فى إظهاره فساد المعنى وتغيير حقيقته ، بيان ذلك أن المتكلم لو تجشم إظهار الأصل أعنى : الفعل ؛ لتحول النداء من لفظ الإنشاء إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب ، والنداء مما لا يصح فيه تكذيب ولا تصديق.(٢)

وهنا أمر ينبغى أن أشير إليه وهو أنه ليس معنى وجود أصل متروك للفظ أنه كان يستعمل فى مرحلة من مراحل اللغة ، ثم أهمل واستعمل الفرع ، وإنما المعنى أنه لو جاء على غير صورته المستعملة ؛ لوجب أن يكون على أصله المتروك ، فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان على أصله ، ثم انصرف عنه إلى الفرع فهذا مما لا يساعد عليه ، ولا يعتقده أحد من أهل النظر .

ومما يدل على صحة هذا وصفهم مراجعة كثير من الأصول بالضرورة أو الشذوذ. (٣)

(١) الخصائص ١٦٩/١ ، ٢٣١ ، والأشباه والنظائر ٣٥٠/١ .
(٢) السابق ١٦٩/١ .
(٣) السابق ٢٢٥/١ – ٢٢٧ .

ثانياً : ما يَرُدُّ الألفاظ إلي أصولها فى النحو العربى

نص النحاة على جملة أشياء تَرُدُّ الألفاظ إلي أصولها ، منها :

١- الصنعة النحوية ، فقد تكون الصنعة النحوية سبباً فى الرجوع إلى الأصل، ومن ذلك (كان) وأخواتها، جاء فيها الرجوع إلى الأصل فلم تعمل فيما بعدها، والسبب فى ذلك أنها أفعال غير حقيقية، إذ هى أفعال لفظية لا تدل على حدث ولا على مصدر . (١)

ومن ذلك (إذن) ورد فيها الرجوع إلى الأصل ، فرفع المضارع بعدها؛ والسبب فى ذلك أنها حرف غير مختص تدخل على الأسماء والأفعال جميعاً، والحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً . (٢)

٢- الإضافة ولذلك أعربت (أىّ) مع وجود شبه الحرف فيها، للزومها للإضافة . (٣)

يقول الرضى(٤) : « و(أىّ) معربة من بين أخواتها الموصولات ... ومن بين أخواتها المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط، وإنما ذلك لإلزامهم لها الإضافة المرجحة لجانب الاسمية » .

هذا وإنما لزمت (أىّ) الإضافة ؛ لأنها وضعت لتدل على بعضٍ من كل، فإذا حذف المضاف إليه ولم يكن مقدراً؛ لم تعرب كما فى باب النداء، وإن كان مقدراً ؛ أعربت على أصلها .

وقد بان بما تقدم أن الإضافة لا ترد كل مضاف إلى أصله من الإعراب، بل ما هو ملازم للإضافة، ألا ترى أن نحو (خمسة عشرك) و(كم رجل) لا يعرب المضاف؛ لعدم لزوم الإضافة . (٥)

---

(١) اللباب فى علل البناء والإعراب ١٦٤/١ ، وشرح المفصل ٨٩/٧ – ٨٠ .

(٢) رصف المبانى صـ٦٤ .

(٣) الأشباه والنظائر ٨٣/١ .

(٤) شرح الكافية ١٤٢/٣ بتصرف .

(٥) شرح الكافية للرضى ١٤٢/٣ – ١٤٣ .

ومن ذلك (قبل) و(بعد) من الظروف إذا أضيفا ؛ رجعا إلى أصلهما من الإعراب ، قال تعالى[١] : ﴿ الْمَعَارِجِ نُوحٍ الْمُزَّمِّلُ الْمُدَّثِّرُ الْقِيَامَةِ الْإِنسَانِ الْمُرْسَلَاتِ ﴾ ، وقوله ﷻ[٢] : ﴿ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴾ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ ، فإذا قطعا عن الإضافة؛ بنيا ، قال سبحانه[٣] : ﴿ الْحُجُرَاتِ قٓ الذَّارِيَاتِ الطُّورِ النَّجْمِ الْقَمَرُ ﴾ » .[٤]

٣- الضمائر ، فالضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، ومن ذلك أن الباء أصل حروف القسم، تدخل على الظاهر والمضمر، والواو بدل من الباء، ولهذا لاتجر الواو في القسم إلا الاسم الظاهر، فإذا دخل عليها الضمير ، ردت إلى أصلها أعنى : الباء، فيقال : بك لأفعلن، وبك لأنصرنَّ يا رب .[٥]

ومن ذلك بناء الفعل المضارع على السكون مع ضمير جمع المؤنث؛ تنبيهاً على أن أصل البناء فى الأفعال أن يكون على السكون؛ وذلك لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها .[٦]

ومن ذلك قوله تعالى[٧] : ﴿ الْبُرُوجِ الطَّارِقِ الْأَعْلَى الْغَاشِيَةِ ﴾ ردت الواو الساقطة فى الوصل ؛ لأن الضمير يرد الشىء إلى أصله .[٨]

ومن ذلك أيضاً أنه إنما التزم دخول تاء التأنيث على الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازى دون المسند إلى اسمه الظاهر نحو : الشمس طلعت،

---

(١) سورة الحديد من الآية : ١٠ .

(٢) سورة الروم من الآية : ٤٣ ، وسورة الشورى من الآية : ٤٧ .

(٣) سورة الروم من الآية : ٤ .

(٤) شرح المفصل ٨٧/٤ .

(٥) الارتشاف ١٧٦٧/٣ .

(٦) الأشباه والنظائر ٢٧٢/١ .

(٧) سورة هود من الآية : ٣٨ .

(٨) يراجع الدر المصون ٣١٥/٥ ، والأشباه والنظائر ٢٧١/١ .

بخلاف طلعت الشمس؛ لأن الأصل إلحاق علامة التأنيث، والضمير يردُّ اللفظ إلى أصله ، فالتزم تأنيث الفعل عند إسناده إلى ضمير المؤنث المجازى.[١]

٤- الضرورة ، يقول ابن عصفور[٢] : « يجوز فى الضرورة رَدُّ الكلمة إلى أصلها ».

فالضرورة ترد الأشياء إلى أصولها، ومن ذلك أن الأصل فى التثنية : العطف، فأصل : قام الزيدان : قام زيد وزيد ، قال الثمانينى[٣] : « والذى يدل على أن هذا هو الأصل : أن الشاعر إذا اضطر ؛ جاز أن يستعمله » .

ومن ذلك تنوين الاسم العلم الموصوف بـ(ابن) المضاف إلى العلم نحو: جاء زيدٌ بنُ عمروٍ ، والأصل جاء زيدُ بنُ عمروٍ؛ بلا تنوين فى الاسم الأول . [٤] يقول سيبويه[٥] : « وإذا اضطر الشاعر فى الأول أيضاً ؛ أجراه على القياس » .ويقول ابن جنى[٦] : « واعلم أن الشاعر ربما اضطر؛ فأثبت التنوين فى هذه المواضع ... لأن ذلك هو الأصل ... ومن فعل ذلك لزمه إثبات الألف فى (ابن) خطاً » .

ومن ذلك تنوين المنادى المفرد العلم نحو : يا محمدٌ ؛ رجوعاً إلى أصله ، والسر فى ذلك هو الضرورة التى ترجع الأشياء إلى أصولها . [٧]

٥- كون الأصل لغة لبعض العرب ، ومن ذلك صرف ما لا ينصرف رجوعاً إلى أصله، والسبب فى ذلك كونه لغة لبعض العرب حكاها الأخفش .

---

(١) الأشباه والنظائر ٢٧٠/١ – ٢٧١ .

(٢) ضرائر الشعر صـ٧٨ .

(٣) الفوائد والقواعد صـ١١٦ – ١١٧ .

(٤) شرح المفصل ٥/٢ – ٦ .

(٥) الكتاب ٥٠٥/٣ .

(٦) سر صناعة الإعراب ٨٧/٢ – ٨٨ بتصرف .

(٧) الأزهية صـ١٦٤ .

يقول أبو حيان[١] : « وهو[٢] لغة عند قوم من النحاة ... وأما الجمع المتناهي فقال الأخفش: بعض العرب تصرفه » . ويقول ابن هشام[٣] : « وعن بعضهم اطراد ذلك[٤] فى لغة » . ويقول السيوطى[٥] : « وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً أى فى الاختيار لغة لبعض العرب حكاها الأخفش » .

ومن ذلك كسر نون جمع المذكر السالم رجوعاً إلى الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ، فالرجوع إلى الأصل هنا لغة حكاها ابن مالك . [٦]

٦- التثنية ، فالتثنية ترد الألفاظ إلى أصولها من الإعراب ، ولذلك لم يُبْنَ (اثنا عشر) بسبب التثنية التى ترد الأشياء إلى أصولها بخلاف (ثلاثة عشر) ونحوه من الأعداد المركبة، مما بُنى على فتح الجزأين . [٧]

٧- التصغير ، ولذلك فقد علل النحويون لصرف (أُحَيْمر) فى قول أمية ابن أبى الصلت : [٨]

وأتاهـــــا أُحَيْمـــــرٌ كـــــأخى السهـــــ

ـــــم بعضـــــبٍ فقـــــال : كـــــونى عقـــــيرا

بأن الذى حسَّن الرجوع إلى الأصل من الصرف هو التصغير؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها . [٩]

---

(١) الارتشاف ٨٩١/٢ بتصرف .
(٢) يقصد صرف ما لا ينصرف .
(٣) أوضح المسالك ١٣٧/٤ .
(٤) يقصد صرف ما لا ينصرف .
(٥) الهمع ٢١١/١ .
(٦) شرح الكافية الشافية ٨٠/١ .
(٧) شرح المفصل ١١٢/٤ ، والأشباه والنظائر ١١٢/١ .
(٨) من الخفيف ، وهو لأمية ابن أبى الصلت فى ديوانه صـ٣٥ ، والمقرب ٢٠٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٧٧/٤ ، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١٧٣/٣ . و (أحيمر) : مّنْ عقر الناقة ، و(العضب) : القاطع .
(٩) شرح الأشمونى ١٧٣/٣ .

المبحث الثاني
نماذج من رجوع الألفاظ إلي أصولها
فى النحو العربي

بناء لام الطلب على السكون

اللام الطلبية من عوامل الجزم فى الأفعال، أمراً كانت نحو قوله تعالى[١]: ﴿ ٱلرَّجِيمِ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ ، أو دعاءً نحو قوله تعالى[٢]: ﴿ٱلرَّحِيمِ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ﴿بِسۡمِ ﴾ ، أو التماساً نحو قولك : ليقم زيد، فالأمر من الأعلى للأدنى، والدعاء من الأدنى، والالتماس من المساوى، والنحويون يسمونها لام الأمر؛ لأنه الأصل فيها . [٣]

وإنما عملت لام الأمر؛ لاختصاصها بالمضارع، وكان عملها الجزم لأمرين:-

الأول : أنها أحدثت فى الفعل معنى زاد ثقله به .

الثانى : أن الأمر طلب، وهو غرض للآمر، فأشبهت لامه لام المفعول له، وتلك جارة، فيجب أن تكون هذه جازمة؛ لأن الجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء . [٤]

والأصل فى لام الأمر : البناء على السكون ، وقد علل لذلك ابن مالك بقوله[٥] : « وللام الأمر الأصالة فى السكون من وجهين : أحدهما : مشترك فيه وهو كون السكون متقدماً على الحركة، إذ هى زيادة، والأصل عدمها . والثانى : خاص ، وهو أن يكون لفظها مشاكلاً لعملها، كما فعل بباء الجر».

---

(١) سورة الطلاق من الآية : ٧ .

(٢) سورة الزخرف من الآية : ٧٧ .

(٣) الكتاب ٨/٣ ، وشرح التسهيل ٥٧/٤ – ٥٨ ، والمغنى ٤٣٧/١ ، والتصريح ٢٤٦/٢

(٤) اللباب فى علل البناء والإعراب ٤٩/٢ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٣٧/٢ .

ويقول الشيخ خالد[١] : «وأصل لام الطلب السكون؛ لأن الأصل عدم الحركة».

وعلى الرغم من أن الأصل فى لام الأمر هو البناء على السكون، إلا أنها تفتح حين يبتدأ بها؛ إذ الابتداء بها يمنع تسكينها، فلما تعذر التسكين، كسرت . [٢]

وإنما اختير الكسر؛ لأنه أقرب إلى عملها ، وهو الجزم؛ لأنها حركة مقابله وهو الجر . [٣]

وفتحها لغة بنى سليم، حكاها عنهم الفراء[٤]، وإنما تفتح على هذه اللغة إن فتح تاليها، بخلاف ما إذا انكسر ، نحو : لِتِيذن، أو ضم نحو : لِتُكرم، وقال بعضهم : إنما تقع على هذه اللغة إن استؤنفت أى لم تقع بعد الواو أو الفاء أو ثم . [٥]

هذا وترجع لام الأمر إلى أصلها، وهو البناء على السكون بعد (الواو) أو (الفاء) أو (ثم)، يقول ابن مالك[٦] : « منع من سكونها الابتداء بها؛ فكسرت وبقى للقصد تعلق بالسكون، فإذا دخل عليه واو أو فاء؛ رجع – غالباً – إلى السكون؛ ليؤمن دوام تفويت الأصل» .

---

(١) التصريح ٢٤٧/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٣٧/٢ ، والتصريح ٢٤٧/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٥٨/٤ .

(٤) معانى القرآن ٢٨٥/١ ، ويراجع شرح التسهيل ٥٨/٤ ، وتوضيح المقاصد ٣٣٠/٢ ، والجنى الدانى صـ١١١ .

(٥) الارتشاف ٥٤١/٢ ، وتوضيح المقاصد ٣٣٠/٢ ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٤/٤ .

(٦) شرح الكافية الشافية ١٣٧/٢ .

ويقول الشيخ خالد[١] : « فإذا دخل عليها الواو أو الفاء أو ثم؛ رجعت إلى سكونها الأصلى غالباً» .

ويقول السيوطى[٢] : « وتسكن أى : يجوز تسكينها؛ رجوعاً إلى الأصل فى المبنى ومشاكلة عملها تلو واو وفاء وثم» .

والسر فى رجوعها إلى أصلها من التسكين بعد الواو والفاء هو أن هذه اللام لشدة اتصالها بما بعدها سكنت بعد الواو والفاء ، استقباحاً لتوالى المتحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، فسكنت طلباً للتخفيف؛ إجراءً للمنفصل مجرى المتصل كما فى نحو (فخْد) و(كبْد) بالتسكين فى (فخِد) و(كبِد) بالكسر، فسكنت الخاء والباء تخفيفاً لاجتماع المتحركات . [٣]

يقول سيبويه[٤] : « واعلم أن كل شئ كان أول الكلمة وكان متحركاً ألف الوصل، فإنه إذا كان قبله كلام لم يحذف ولم يتغير، إلا ما كان من (هُو) و(هِى) فإن الهاء تسكن إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام، وذلك قولك : وهْو ذاهب، ولهْو خير منك، فهْو قائم، وكذلك (هى)، لما كثرتا فى الكلام وكانت هذه الحروف لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها، صارت بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فأسكنوها كما قالوا فى (فخِد) : فخْد .... وفى (حذِر) (حذْر)... فأسكنت فى هذه الحروف؛ استخفافاً ... وفعلوا بلام الأمر مع الفاء والواو مثل ذلك؛ لأنها كثرت فى كلامهم، وصارت بمنزلة الهاء فى أنها لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها ، وذلك قولك : فلينظر وليضرب» .

---

(١) التصريح ٢٤٧/٢ .

(٢) الهمع ٤٤٣/٢ .

(٣) رصف المبانى صـ٢٢٨ – ٢٢٩ .

(٤) الكتاب ١٥١/٤ – ١٥٢ بتصرف .

ويقول ابن يعيش[١] : « فمن أسكن مع الفاء أو الواو؛ فلأن الواو والفاء يصيران كشئ من نفس الكلمة... لأن كل واحد منهما لا ينفرد بنفسه» .

ويقول المرادى[٢] : « واختلف فى وجه تسكين هذه اللام بعد هذه الأحرف، فقال الأكثرون إنه من باب الحمل على عين (فَعِل) إجراءً للمنفصل مجرى المتصل» .

وابن مالك يرى أن التسكين رجوع إلى الأصل، وليس حملاً على باب (فَعِل) قال[٣] : «وليس التسكين حملاً على عين (فَعِل) كما زعم الأكثرون؛ لأن ذلك إجراء منفصل مجرى متصل، ومثله لا يكاد يوجد مع قلته إلا فى اضطرار» .

والذى يبدو لى أن الأمرين يتكاملان ولا يتعارضان، بيان ذلك : أن التسكين رجوع إلى الأصل فى لام الأمر وسببه التخفيف كما فعل فى عين (فخِد) و(كبِد) فقيل : (فخْد) و(كبْد) بالإسكان، تخفيفاً لاجتماع المتحركات .

هذا والرجوع إلى أصل لام الأمر؛ فتسكن بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها بالكسر[٤]، ومن ذلك قوله تعالى[٥] : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ ٱلۡمُدَّثِّرُ ٱلۡقِيَٰمَةِ ٱلۡإِنسَٰنِ ٱلۡمُرۡسَلَٰتِ ٱلنَّبَإِ ٱلنَّازِعَٰتِ ﴾ ، وقوله عز اسمه[٦] : ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صدق الله العظيم بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴾

(١) شرح المفصل ١٤٠/٩ بتصرف .
(٢) الجنى الدانى صـ١١٢ .
(٣) شرح الكافية الشافية ١٣٧/٢ .
(٤) يراجع شرح الكافية الشافية ١٣٧/٢ ، وشرح التسهيل ٥٨/٤ .
(٥) سورة البقرة من الآية : ١٨٦ .
(٦) سورة البقرة من الآية : ٢٨٢ .

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صَدَقَ ٱللَّهُ ٱلْعَظِيمُ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّجِيمِ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ، وقوله سبحانه[1] : ﴿ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّجِيمِ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ، وقوله سبحانه[2] : ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ قال تعالى : ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صدق الله العظيم بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ قَالَ تَعَالَى: ﴿ بِسْمِ ﴾ ، وإسكانها بعد (ثمَّ) قليل لكنه ليس بضعيف ولا مخصوص بالضرورة كما زعم خطاب الماردى[3]، حيث يرى أن إسكان لام الأمر بعد (ثم) مخصوص بضرورة الشعر، وهذا مردود بقراءة قرآنية حيث قرئ قوله تعالى[4] : ﴿ العاديات القارعة التكاثر العصر الهمزة الفيل قريش الماعون ﴾ ، وقوله سبحانه[5] : ﴿ السجدة الأحزاب سبأ ﴾ ، بإسكان لام الأمر على الأصل فى (ثم ليقطع) و (ثم ليقضوا) [6] نعم الكسر أجود من الإسكان، لكنه ليس ضعيفاً ولا موصوفاً بالضرورة؛ لأن القرآن ليس موضع ضرورة .

---

(١) سورة النساء من الآية : ٩ .

(٢) سورة النساء من الآية :١٠٢ .

(٣) الارتشاف ٥٤١/٢ ، والهمع ٤٤٣/٢ .

(٤) سورة الحج من الآية : ١٥ .

(٥) سورة الحج من الآية : ٢٩ .

(٦) قرأ أبو عمرو ، وابن عامر ، ورويس بكسر اللام فى (ليقطع) و(ليقضوا) وقرأ الباقون بإسكانها . يراجع الإتحاف صـ٣٩٧ .

هذا وإنما كثر رجوع لام الأمر إلى أصلها من التسكين بعد الواو والفاء بخلاف (ثم)؛ لشدة اتصال الواو والفاء بما بعدها؛ لأنهما كحرف منه، وانفصال (ثم) إذ هى كلمة قائمة بنفسها من ثلاثة أحرف . (١)

ويقول السيوطى(٢) : « وقيل : يقل مع (ثم)؛لأن التسكين إنما كثر فى الأوّلين؛ لشدة اتصالهما بما بعدهما، لكونهما على حرف واحد، فصارا معه ككلمة واحدة، فخفف بحذف الكسر، و(ثم) حملت عليهما، فلا تبلغ فى الكثرة مبلغهما» .

هذا وقد خالف ابن يعيش(٣)، وابن الحاجب(٤)، وابن الناظم(٥) ما تقدم من أن الأصل فى لام الأمر البناء على السكون، فذهبوا إلى أن الأصل فيها البناء على الكسر، والذى يبدو لى أى هذا مدفوع بما تقدم من أن الأصل فى لام الأمر التسكين؛ لأن السكون مقدم على الحركة، ولمشاكلة لفظها لعملها . وأزيد على ذلك ثلاثة أمور :

أولهما : أن الأصل فى البناء أن يكون على السكون؛ لأن البناء ضد الإعراب، والإعراب يكون بالحركات؛ فضده يكون بالسكون . ولأن الحركة زيدت فى المعرب؛ للحاجة إليها، ولا حاجة إلى الحركة فى المبنى؛ إذ لا تدل على معنى . (٦)

---

(١) رصف المبانى صـ٢٢٩ .

(٢) الهمع ٤٤٣/٢ .

(٣) شرح المفصل ١٤٠/٩ .

(٤) شرح المقدمة الكافية ٨٨٠/٣ .

(٥) شرح الألفية لابن الناظم صـ٦٨٩ .

(٦) اللباب فى علل البناء والإعراب ٦٦/١ .

ثانيها : أن تسكين لام الأمر إن كان لغير سبب يخصها وهو الرجوع إلى الأصل – لشاركتها فيه دون شذوذ لام (كى) الواقعة بعد الواو أو الفاء، وفى فقد هذا دليل على أن الإسكان فى لام الأمر لسبب يخصها، وهو الرجوع إلى أصلها . (١)

ثالثها : أن أصل لام الأمر البناء على السكون؛ فرقاً بينها وبين لام (كى) ولام الجر . (٢)

❁❁❁

(١) شرح الكافية الشافية ١٣٧/٢ .

(٢) إتحاف فضلاء البشر صـ٣٩٧ .

استعمال العطف بدلاً من التثنية

العطف أصل التثنية، فأصل قام الزيدان: قام زيد وزيد، لكنهم قصدوا الإيجاز والاختصار، فحذفوا أحدهما ، واكتفوا باسم واحد، وزادوا عليه زيادة تدل على التثنية، فصارا فى اللفظ اسماً واحداً، وإن كانا فى الحكم والتقدير اسمين، فإذا ثنوا الاسم المرفوع زادوا فى آخره ألفاً ونوناً، وإذا ثنوا الاسم المنصوب أو المجرور، زادوا فى آخره ياءً ونوناً، فالزائد الأول وهو الألف أو الياء، عوض من الاسم المحذوف ودالٌّ على التثنية؛ ولذلك كانا حرف الإعراب . (١)

يقول الجرجانى(٢) : « اعلم أن التثنية والجمع يقصد بهما الاختصار والإيجاز، فكان الأصل أن يقال : جاءنى زيد وزيد، إلا أنهم رأوا ذلك يطول... فجعلوا الألف والواو عوضاً عن ضم الاسم إلى الاسم، فحصل المعنى مع اختصار اللفظ» .

ويقول أبو البركات الأنبارى(٣) : « وأصل التثنية : العطف تقول : قام الزيدان، وذهب العمران، والأصل فيه : قام زيد وزيد، وذهب عمرو وعمرو، إلا أنهم حذفوا أحدهما، وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية؛ طلباً للإيجاز والاختصار» .

ويرى ابن الشجرى أن المحذوف الاسم الثانى مع حرف العطف يقول(٤): « قولك : جاء الرجلان، ومررت بالزيدين، أصله : جاء الرجل والرجل، ومررت

---

(١) اللباب فى علل البناء والإعراب ٩٦/١ ، وشرح المفصل ١٣٧/٤ .

(٢) المقتصد فى شرح الإيضاح ١٨٣/١ بتصرف .

(٣) أسرار العربية صـ٦٣ .

(٤) أمالى ابن الشجرى ١٣/١ .

بزيد وزيد، فحذفوا العاطف والمعطوف، وأقاموا حرف التثنية مُقامهما؛ اختصاراً، وصح ذلك لاتفاق الذاتين فى التسمية بلفظ واحد» .

هذا وقد ورد الرجوع إلى أصل التثنية، أعنى : العطف فى شواهد شعرية كثيرة، يقول ابن يعيش(١) : « وهو كثير في الشعر». وحمل النحاة هذه الشواهد على الضرورة الشعرية .

ومن ذلك قول منظور بن مرثد الأسدى(٢) :

كـــــأنَّ بـــــين فكّهـــــا والفـــــكّ فـــــأرةَ مســـــكٍ ذُبحـــــت فـــــى سُـــــكٍ

يقول الجرجانى(٣) : « كان الظاهر أن يقول : كأن بين فكَّيها، إلا أنه عدل إلى التكرار لأجل الشعر» .

ويقول ابن الشجرى(٤) : « أراد أن يقول : بين فكَّيها، فقاده تصحيح الوزن والقافية إلى استعمال العطف».

ويقول ابن يعيش(٥) : « أراد بين فكيها، فلما لم يتزن له؛ رجع إلى العطف» .

---

(١) شرح المفصل ١٣٨/٤ .

(٢) الرجز لمنظور بن مرثد الأسدى فى جمهرة اللغة (سكك) ٩٥/١ ، واللسان (ذبح) ، و(زكك) ، وبلا نسبة فى المقتصد فى شرح الإيضاح ١٨٤/١ ، وأمالى الشجرى ١٤/١، وأسرار العربية صـ٦٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٨/١، ٩١/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٧/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٨/١ .

(٣) المقتصد فى شرح الإيضاح ١٨٥/١ .

(٤) أمالى ابن الشجرى ١٤/١ .

(٥) شرح المفصل ١٣٨/٤ .

ويقول أيضاً[١] : « فإذا اختلف الإسمان لم تمكن التثنية؛ فاضطروا إلى العطف بالواو، والذى يدل على ذلك أن الشاعر إذا اضطر؛ عاود الأصل فقال:

كـــأنَّ بـــين فكّهـــا والفـــكّ فـــأرةَ مســـكٍ ذُبحـــت فـــى سُـــكٍ»

ويقول ابن مالك[٢] : « أراد بين فكَّيها، فجاء بالأصل المتروك».

ومنه قول الشاعر[٣] :

كـــأنَّ بـــين خلفهـــا والخلـــف كشَّـــة أفعـــى فـــى يبـــيس قُـــفّ

أراد : بين خلفيها، فرجع إلى أصل التثنية .

وأقول : على الرغم من أن الرجوع إلى الأصل فيما سبق محمول على الضرورة لإقامة الوزن، إلا أنه من جهة المعنى أحسن من استعمال التثنية؛ لأن (فكها) و(خلفها) مضافان، والاسم الثانى (الفك) و(الخلف) مقترن بالألف واللام، ولو قال : بين فكها وفكها، وخلفها وخلفها؛ كان أقبح .[٤]

ومن ذلك قول الشاعر[٥] :

ليـــثٌ وليـــثٌ فـــى مجـــالٍ ضـــنْكٍ كلاهمـــا ذو أشَـــرٍ ومُحْـــكِ

---

(١) شرح المفصل ٩١/٨ .

(٢) شرح التسهيل ٦٨/١ .

(٣) من الرجز، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب فى المثلث لابن السيد البطليوسى ٤٨٦/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٨/١ .

(٤) المقتصد فى شرح الإيضاح ١٨٤/١ .

(٥) الرجز لواثلة بن الأسقع أو لجحدر بن مالك فى الدرر ١٢٨/١، وخزانة الأدب ٤٦١/٧، ٤٦٤ ، ولجحدر فى اللسان(درك) ، وبلا نسبة فى أمالى ابن الشجرى ١٤/١، وأسرار العربية صـ٦٤ ، والمقرب ٤١/١ ، وشرح الجمل الكبير ١٣٧/١ ، والهمع ١٤٥/١، والضنك : الضيق ، والأشر : البطر ، والمحك : اللجاج .

يقول أبو البركات الأنبارى[١] : « أراد (ليثان) إلا أنه عدل إلى التكرار فى حالة الاضطرار؛ لأنه الأصل».

ويقول السيوطى[٢] : « أصل التثنية والجمع : العطف، وإنما عدل عنه للاختصار، فلا يجوز الرجوع إليه؛ لأن الرجوع إلى أصل مرفوض ممنوع إلا فى ضرورة، كقوله :

ليثٌ وليثٌ فى مجالٍ ضنْكِ »

هذا وكل ما سبق كان استعمال العطف فيه بدلاً من التثنية؛ رجوعاً إلى الأصل سببه الضرورة الشعرية لإقامة الوزن، وقد يكون استعمال العطف، رجوعاً إلى أصل التثنية جائزاً فى الاختيار وسعة الكلام لأسباب :

الأول : وجود فصل ظاهر أو مقدر، فالفصل الظاهر نحو : مررت بزيد الكريم وزيد البخيل، حصل الفصل بالنعت، وتركت التثنية، وإنما رجع إلى العطف؛ إذ هو أصل التثنية .

ومثال الفصل المقدر قول الحجاج[٣]، وقد نُعى له ابنه وأخوه : (سبحان الله محمد ومحمد فى يوم واحد، محمد ابنى ومحمد أخى) وإياهما قصد الفرزدق حين قال[٤] :

إنَّ الرَّزيَّـــــــةَ لا رزيَّـــــــةَ مثلُهـــــــا

فقـــــدان مثـــــل محمـــــد ومحمـــــد

---

(١) أسرار العربية صـ٦٤ .

(٢) الهمع ١٤٥/١ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٦٩/١، وحاشية الصبان ٧٥/١ .

(٤) من الكامل ، وهو للفرزدق فى ديوانه ١٩٠/١ ، والمقرب ٤٢/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٩/١ .

ومثل ذلك : عندى من العبيد ألف وألف، أى : ألف رجل وألف امرأة.(١)

الثانى : قصد التفخيم والتعظيم كقولك لمن تُعَنِّفُهُ بقبيح تكرر منه : قد صفحتُ لك عن جرم وجرم، وكقولك لمن ينكر أياديك عليه : قد أعطيتك ألفاً وألفاً، فهذا أفخم وأوقع فى النفس من قولك : صفحتُ لك عن جرمين، أو أعطيتُكَ ألفين . (٢)

الثالث : إرادة التكثير، وذلك نحو قول همام المرقش(٣) :

لــو عُــدَّ قــبرٌ وقــبرٌ كــان أكــرمهم بيتــاً وأبعــدهم عــن منــزل الــذامِ

ومثله : أعطيتُكَ مائةً ومائةً، تريد إظهار الكثرة . (٤)

❁❁❁

(١) يراجع المقرب ٤١/١ ، والهمع ١٤٥/١ .

(٢) أمالى ابن الشجرى ١٥/١ .

(٣) من وهو لهمام المرقش فى البيان والتبيين ١٦٩/٢ ، وبلا نسبة فى المقرب ٤٠/١، ٤١ ، والارتشاف ٢٥٤/١ .

(٤) يراجع المقتصد ١٨٤/١ ، ١٨٥ ، والمقرب ٤١/١ ، والارتشاف ٢٥٤/١ ، وحاشية الصبان ٧٥/١ .

كسر نون جمع المذكر السالم

فى المثنى وجمع المذكر السالم يلتقى ساكنان حرف الإعراب والنون؛ إذ أصل النون السكون كالتنوين الذى هى عوض عنه، أو أنها حرف زائد، والزائد ينبغى فيه التخفيف، والسكون أخف . (١)

وتخلصاً من التقاء الساكنين؛ حُركت نون المثنى بالكسر، ونون جمع المذكر بالفتح؛ فرقاً بينهما، وخُصَّ كلٌ بما فيه؛ لسبق المثنى وتأخر الجمع، فَخُصَّ المثنى بالكسر؛ لأنه الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين، وفتحت نون الجمع للفرق بينهما . (٢)

ويرى السيوطى(٣) أن كلاً منهما خُصَّ بما فيه؛ لخفة المثنى وثقل الكسر، وثقل الجمع وخفة الفتح، فعودل بينهما .

فإن قلت : هذا خلاف الأصل؛ لأن قياس التخلص من التقاء الساكنين أن يحذف الأول منهما إذا كان حرف لين .

قلت : أجاب الصبان(٤) عن هذا بأن محل الحذف : ما لم يمنع مانع من حذفه، وحذف حرف اللين هنا يفوت الإعراب، إذ هو حرف الإعراب .

هذا وقد جاء تحريك نون جمع المذكر السالم بالكسر؛ رجوعاً إلى الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين، ومن ذلك قول جرير(٥) :

عرفْنَـــــا جَعْفـــــراً وبنـــــى أبيـــــهِ

وأنكرنَـــــا زعـــــانفَ آخـــــرينِ

---

(١) حاشية الخضرى على ابن عقيل ٩٢/١ .
(٢) التصريح ٧٧/١ .
(٣) الهمع ١٦٠/١ .
(٤) حاشية الصبان ٩٠/١ .
(٥) من الوافر، وهو لجرير فى ديوانه صـ٤٢٩ ، وضرائر الشعر لابن عصفور صـ١٧١ ، وتذكرة النحاة صـ٤٨٠ ، والمقاصد النحوية ١٨٧/١ ، والدرر ١٤٠/١ ، وخزانة الأدب ٦/٨ ، ٩ ، وبلا نسبة فى شرح الكافية الشافية ٨٠/١ ، وشرح التسهيل ٧٢/١ ، والتصريح ٧٧/١ ، والهمع ١٦١/١ ، وجعفر هو جعفر بن يربوع، وزعانف: جمع زعنفة وهى الأتباع والحواشى .

وقول سحيم بن وثيل[١] :

ومـــــاذا تبتغـــــى الشـــــعراءُ منِّـــــى وقـــــد جـــــاوزتُ حَـــــدَّ الأربعـــــينِ

وقول الفرزدق[٢] :

ماســـــدَّ حـــــىٌّ ولا ميـــــتٌ مســـــدَّهما

إلا الخلائـــــفُ مـــــن بعـــــد النبيّـــــيْنِ

فكسر نون (الآخرين)، و(الأربعين) ، و(النبيين)؛ رجوعاً إلى الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين .

يقول ابن جنى[٣] : « فليست النون فى (الأربعين) حرف إعراب، ولا الكسرة فيها علامة جر الاسم، وإنما هى حركة التقاء الساكنين، وهما الياء والنون، وكسرت على أصل حركة الساكنين إذا التقيا».

ويقول ابن يعيش[٤] : « والحق فيه أن النون فى قوله :

وقـد جـاوزتُ حَـدَّ الأربعـينِ

(١) من الوافر، وهو لسحيم بن وثيل فى سر صناعة الإعراب ١٧٣/١، وشرح المفصل ١١/٥، وتذكرة النحاة صـ٤٨٠، والدرر ١٤٠/١، وبلا نسبة فى المقتضب٣٣٢/٣ ، والمقاصد النحوية ١٩١/١ .

(٢) من البسيط ، وهو للفرزدق فى الكامل ١٣٤/٢، وتخليص الشواهد صـ٧٥، والدرر ٤١/١، وخزانة الأدب٦٠/٨ ، ٦٦ ، ٦٨، ولم أقع عليه فى ديوان الفرزدق ، وانظره غير منسوب فى سر صناعة الإعراب ١٧٤/٢ ، وشرح المفصل ١٤/٥ ، والهمع ١٦٠/١ .

(٣) سر صناعة الإعراب ١٧٣/٢ .

(٤) شرح المفصل ١٣/٥ بتصرف .

ليست حرف إعراب، ولا الكسرة فيه علامة جر، إنما هى حركة التقاء الساكنين... وكُسرت على أصل التقاء الساكنين؛ لأن حركة التقاء الساكنين لم تأت على منهاج واحد، بل تأتى كسرة وهو الأصل، وتارة ضمة نحو (شدٌّ) و(مدٌّ)، وتارة فتحة نحو (شدَّ) فيمن فتح، و(أين) و(كيف)، فلما اضطر الشاعر إلى الكسر...كسر» .

ويقول ابن عصفور[١] : « تحريك نون الجمع بالكسر بدل الفتح على أصل التحريك؛ لالتقاء الساكنين».

ويقول الألوسى[٢] : « ووجه كسر النون : تحريكها على أصل التقاء الساكنين ».

هذا والسبب فى الرجوع إلى الأصل هنا هو الضرورة الشعرية أو أنه لغة لبعض العرب، حيث يرى ابن جنى[٣]، وابن يعيش[٤]، والشيخ خالد[٥] أن سبب الرجوع إلى الأصل هنا هو الضرورة الشعرية، وبيان الضرورة : أن الشاعر اضطر إلى ذلك؛ لئلا تختلف حركة الروى فى سائر الأبيات، إذ هى مكسورة فى القصائد .

ويرى ابن مالك فى شرح الكافية الشافية أن كسر نون جمع المذكر هنا لغة لبعض العرب، قال[٦] : « ونون الجمع الذى على حَدِّ المثنى، والمحمول عليه مفتوحة، وكسرها لغة» .

لكنه فى شرح التسهيل يرى أن الكسر ضرورة، قال[٧] : « ومثال كسرها ضرورة قول الشاعر :

---

(١) ضرائر الشعر صـ١٧١ .

(٢) الضرائر صـ١١٠ .

(٣) سر صناعة الإعراب ١٧٣/٢ .

(٤) شرح المفصل ١٣/٥ .

(٥) التصريح ٧٧/١ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٨٠/١ .

(٧) شرح التسهيل ٧٢/١ .

عُـــرينٌ مـــن عُرينـــةَ لـــيس منَّـــا برئـــتُ إلى عُرينـــةَ مـــن عَـــرينِ

عرفنـــا جعفـــراً وبنـــى عبيـــد وأنكرنَـــا زعـــانِفَ آخـــرينِ»

هذا ويرى المبرد أن كسرة النون هنا كسرة إعراب، قال[١] : « فخفض هذه النون، وهى نون الجمع، وإنما فعل ذلك؛ لأنه جعل الإعراب فيها، لا فيما قبلها».

ويرى أن السبب فى هذا هو تشبيه هذا الجمع بجمع التكسير، ونسب الشيخ خالد هذا المذهب أيضاً إلى الأخفش الأصغر على بن سليمان قال[٢] : « الرواية بكسر النون على أنها كسرة إعراب، وبه قال الأخفش الأصغر على بن سليمان... جعله بمنزلة الجمع المكسر». واضطرب قول الأشمونى حيث يرى فى موضع من شرحه على الألفية[٣] أن كسرة النون هنا كسرة إعراب، ويرى فى موضع آخر أنها لغة . [٤]

ولم يرتض ابن جنى ولا ابن يعيش هذا فقال ابن جنى[٥] : « ويدلك على أن الكسرة فى نون (الأربعين) ليست جراً، وأنها كسرة التقاء الساكنين قول ذى الإصبع[٦] :

إنّـــى أبـــى ذو محافظـــة وابـــن أبـــى أبـــى مـــن أَبِيّـــيْنِ

فـ(أبيون) جمع (أبّى) مثل : (ظريفين) من (ظريف) ، فكما لا يشك فى أن كسر نون (أَبِيِّيْنِ) إنما هى لالتقاء الساكنين؛ لأنه جمع تصحيح مثل

(١) الكامل ١٣٤/٢ ، ويراجع المقتضب ٣٣٢/٣ .

(٢) التصريح ٧٧/١ بتصرف .

(٣) شرح الأشمونى ٦٥/١ .

(٤) السابق ٦٧/١ .

(٥) سر صناعة الإعراب ١٧٤/٢ بتصرف .

(٦) من البسيط وهو لذى الإصبع العداونى في ديوانه صـ٩٥ ، والكامل ١٣٥/٢ ، وشرح المفصل ١٣/٥ ، وبلا نسبة فى المقتضب ٣٣٣/٣ ، ومجالس ثعلب ٢١٣/١ .

(الزيدين) و(العمرين)، كذلك ينبغى أن تكون كسرة نون (الأربعين). وكذلك قول الآخر :

- - - - - - - - - - - - - إلا الخلائـــفُ مـــن بعـــد النَّبِيّـــيْنِ

وهذا أيضاً جمع (نبىّ) على الصحة لا محالة، فكسرت نون الجمع فى هذه الأشياء ضرورة » .

يعنى أن نون الجمع كسرت فيما لا شبهة للتكسير فيه، فينبغى حمل ذلك على الضرورة، رجوعاً إلى الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين لا على الإعراب بالحركات. وقد تابع ابن جنى فى هذا ابن يعيش فى شرح المفصل.(١)

والذى يبدو لى أن كسرة نون جمع المذكر فيما سبق إنما هى كسرة التخلص من التقاء الساكنين، رجوعاً إلى الأصل، وليست كسرة إعراب؛ لأن ذلك خاص بباب (سنين)؛ لشبهه بجمع التكسير؛ لأن تغييره أكثر من سلامته، وما نحن بصدده لا شبهة فى تصحيحه . (٢)

هذا ومما يدلك على صحة ما ذهب إليه ابن جنى ومن تبعه من أن كسر نون جمع المذكر السالم إنما هو للتخلص من التقاء الساكنين رجوعاً إلى الأصل؛ بسبب الضرورة الشعرية : أن هذا الكسر لم يرد إلا فى الشعر مع الياء خاصة . (٣) وإن صح ما ذهب إليه المبرد، فهو محمول أيضاً على رجوع جمع المذكر السالم إلى الأصل فى الإعراب، أعنى الإعراب بالحركات، ويفرق بين المثنى والجمع حينئذ بحركة ما قبل الياء فى النصب والجر، أما فى الرفع، فالفصل واضح . (٤)

❁❁❁❁❁

(١) ٥/١٣ – ١٤ .
(٢) شرح الكافية الشافية ١/٧٧ .
(٣) الضرائر للألوسى صـ١١٠ .
(٤) شرح المفصل ٥/١٤ .

إلغاء عمل (كان) وأخواتها

الأصل ألا تعمل (كان) وأخواتها الرفع والنصب؛ لأنها ليست أفعالاً حقيقية، إذ هى أفعال لفظية؛ لأنها لا تدل على حدث أو مصدر . [١]

وسماها ابن يعيش أفعال عبارة وأفعالاً لفظية فقال[٢] : « وقيل أفعال عبارة، أى : هى أفعال لفظية لا حقيقية؛ لأن الفعل فى الحقيقة ما دل على حدث، والحدث الفعل الحقيقى، فكأنه سُمى باسم مدلوله، فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث؛ لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرف؛ فلذلك قيل أفعال عبارة ، إلا أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر ، وأفادت الزمان فى الخبر ، صار الخبر كالعوض من الحدث، فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها، حتى تأتى بالمنصوب».

فالقياس فيها ألا تعمل يقول السيوطى[٣] : « كان قياس هذه الأفعال ألا تعمل شيئاً؛ لأنها ليست بأفعال صحيحة؛ إذ دخلت للدلالة على تغير الخبر بالزمان الذى يثبت فيه ».

وإنما عملت (كان) وأخواتها؛ تشبيهاً لها بالأفعال الصحيحة التى تطلب اسمين نحو : (ضرب)؛ فرفعت اسمها تشبيهاً بالفاعل من حيث هو محدَّثٌ عنه، ونصبت الخبر؛ تشبيهاً بالمفعول به، والتزموا ذكر خبرها، جبراً لها عن كونها أفعالاً غير حقيقية.[٤]

---

(١) اللباب فى علل البناء والإعراب ١٦٤/١ .

(٢) شرح المفصل ٨٩/٧ – ٩٠ .

(٣) الهمع ٣٥٣/١ .

(٤) أسرار العربية صـ١٢١ ، والهمع ٣٥٣/١ .

هذا وقد جاء رفع الاسمين بعد (كان) وأخواتها؛ رجوعاً إلى أصلها من عدم العمل، ومن ذلك قول العجير السلولى[١] :

إذا متُّ كان الناسُ صنفانِ شامتٌ

وآخر مُثنٍ بالذى كنتُ أصنعُ

وقول رجل من عبس[٢] :

إذا ما المرءُ كان أبوه عبسٌ فحسبُكَ ما تريدُ من الكلامِ

وقول الشاعر[٣] :

هى الشفاءُ لدائى لو ظفرتُ بها

وليسَ فيها شفاءُ الداءِ مبذولُ

ومنه قراءة[٤] : ﴿ **فكان أبواه مؤمنان**﴾.

---

(١) من الطويل ، وهو للعجير السلولى فى الكتاب ٧١/١ ، والأزهية صـ١٩٠ ، وتخليص الشواهد صـ٢٤٦ ، والدرر ٢٢٣/١ ، ٤١/٢ . وبلا نسبة فى الجمل للخليل صـ١٤٥ ، وجمل الزجاجى صـ٥٠ ، واللمع فى العربية صـ١٢٢ ، وشرح الأشمونى ٢٤١/١ ، ويروى (صنفين) وعليها فلا شاهد فى البيت .

(٢) من الوافر ، وهو لرجل من عبس فى الكتاب ٣٩٤/٢، والإيضاح العضدى صـ١٠٢، وبلا نسبة فى الجمل للخليل صـ١٤٥ .

(٣) من البسيط، وهو لهشام أخى ذى الرمة فى الكتاب ٧١/١ ، والجمل للزجاجى صـ٥٠، والأزهية صـ١٩١ ، ولهشام بن عقبة فى تذكرة النحاة صـ١٤١ ، ١٦٦ ، والدرر ٤٢/٢ ، ولذى الرمة فى شرح أبيات سيبويه ٤٢١/١ ، وبلا نسبة فى المقتضب ١٠١/٤ ، وشرح المفصل ١١٦/٣ ، ورصف المبانى صـ٣٠٢ .

(٤) سورة الكهف من الآية : ٨٠ قراءة الجماعة (فكان أبواه مؤمنين) وقرأ أبو سعيد الخدرى وعاصم والجحدرى (فكان أبواه مؤمنان) . معجم القراءات ٢٨٣/٥ ، ٢٨٤ .

فلم تعمل (كان) ولا (ليس) فيما سبق ؛ رجوعاً إلى الأصل من عدم العمل؛ لأنهما ليسا بأفعال حقيقية، وعليه فما بعدها مرفوع على الابتداء وما بعده خبره، وهذا قول الكسائى[١] ووافقه ابن الطراوة فيما نسبه إليه السيوطى[٢].

هذا ولم يرتض سيبويه والجمهور[٣] هذا التوجيه، فخرجوا الشواهد على إضمار ضمير الأمر والشأن فى (كان) و(ليس)، وهو اسمهما، والجملة الاسمية بعده فى محل نصب خبر (كان) و(ليس) .

والذى يبدو لى أن الأولى حمل الشواهد على رجوع (كان) و(ليس) إلى أصلهما من عدم العمل ؛ لأنهما ليسا بأفعال حقيقية، كما تقدم، وإنما رجع إلى الأصل، تنبيهاً عليه؛ لئلا يُجهل . وهذا أولى من تكلف الحذف والتقدير الحاصل فى توجيه سيبويه والجمهور .

۞۞۞

(١) الهمع ٣٥٤/١ .

(٢) السابق والصفحة نفسها .

(٣) يراجع الكتاب ٧١/١ ، وشرح أبيات الكتاب ٢٢٤/١ ، والأزهية صـ١٩١، وأمالى ابن الشجرى ١١٦/١ ، وشرح المفصل ٧٧/١ ، ١١٦/٣ ، ١٠٠/٧ .

مجيء خبر (كاد) و(عسى) اسماً

(كاد) و(عسى) من أفعال المقاربة، وأفعال المقاربة الأصل فى أخبارهن أن تكون اسماً، بدليل أنه حين يكون جملة فعلية، يحكم عليها بأنها فى محل نصب، والمراد أنها واقعة موقع مفرد، حقه أن يكون منصوباً . (١)

والاستعمال اللغوى لم يأت على هذا الأصل، حيث يلزم فى أخبارهن أن تكون جملة فعلية، قال تعالى(٢) : ﴿ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ ، وقال سبحانه(٣) : ﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ بِسۡمِ ﴾

وقد جاء خبر (كاد) و(عسى) اسماً؛ رجوعاً إلى أصله ، قال تأبط شراً(٤):

فَأُبْتُ إلى فهمٍ وما كدتُ آئباً وكم مِثْلِها فارقتُها وهى تصفرُ

وقال رؤبة(٥) :

أكثرتَ فى العذلِ مُلحّاً دائماً لا تُكْثِرنْ إنّى عسيت صائماً

ومن ذلك قول الزباء فى المثل(١) : عسى الغوير أبؤساً .

---

(١) شرح المفصل ١٣/٧ .

(٢) سورة البقرة من الآية : ٧١ .

(٣) سورة الإسراء من الآية : ٨ .

(٤) البيت من الطويل وهو لتأبط شراً فى ديوانه صـ٩١ ، والخصائص ٣٣٣/١ ، وتخليص الشواهد صـ٣٠٩ ، ولسان العرب (كيد) ، والتصريح ٢٠٣/١ ، والمقاصد النحوية ١٦٥/٢ ، وبلا نسبة فى الإنصاف ٥٥٤/٢ ، وشرح المفصل ١٣/٧ ، وشرح عمدة الحافظ ٨٢٢/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم صـ١٥٤ ، و(أبت) عدت و(فهم) اسم قبيلة الشاعر . و(تصفر) : تتأسف .

(٥) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه صـ١٨٥ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى صـ٨٣، والمقاصد النحوية ١٦١/٢ ، والدرر ١٤٩/٢ ، وخزانة الأدب ٣١٦/٩ ، ٣١٧ ، ٣٣٢، وبلا نسبة فى شرح المفصل ١٤/٧ ، وشرح عمدة الحافظ ٨٢٢/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم صـ١٥٣ ، والجنى الدانى صـ٤٦٣ ، وشرح شواهد المغنى صـ٤٤٤ .
ويروى : (لا تلحنى) بدل (لا تكثرن) .

فرجع الخبر (آئبا) ،(صائماً) ، (أبؤساً)، إلى أصله، حيث جاء اسماً .

يقول ابن جنى[٢] : « باب فى امتناع العرب من الكلام بما يجوز فى القياس، وإنما يقع ذلك فى كلامهم؛ إذا استغنت بلفظ عن لفظ... كاستغنائهم بـ(كاد زيد يقوم) عن قولهم : كاد زيد قائماً أو قياماً . وربما خرج ذلك فى كلامهم، قال تأبط شراً :

فأبــتُ إلى فهــمٍ ومــا كــدتُ آئبــاً وكــم مِثْلِهــا فارقتهــا وهــى تصــفرُ»

ويقول أبو البركات الأنبارى[٣] : «الأصل أن يقال : كاد زيد قائماً؛ ولذلك ردَّه الشاعر إلى الأصل؛ لضرورة الشعر فى قوله :

فأبــتُ إلى فهــمٍ ومــا كــدتُ آئبــاً وكــم مِثْلِهــا فارقتهــا وهــى تصــفرُ»

ويقول ابن يعيش[٤] : « فالشاهد أنه استعمل الاسم الذى هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذى هو فرع، وذلك أن قولك : كدت أقوم، أصله : كدت قائماً ... ومثله فى مراجعة الأصل المرفوض قوله :

أكثــرتَ فــى العــذل مُلِحّــاً دائمــاً لا تُكْثِــرنْ إنــى عســيت صــائماً

ومن ذلك : عسى الغوير أبؤساً، فاستعمل الاسم موضع الفعل» .

---

(١) المثل قالته الزباء لقومها عند رجوع قصير من العراق، ومعه رجال وأصله أن غاراً فيه ناس، انهار عليهم، وأتاهم فيه عدو، فقاتلهم . و(الغوير) تصغير (غار) وهو مثل يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة معينة .

يراجع مجمع الأمثال ١٧/٢ ، والمستقصى ١٦١/٢ ، والتصريح ٢٠٤/١ .

(٢) الخصائص ٣٣٣/١ بتصرف .

(٣) الإنصاف ٥٥٤/١ .

(٤) شرح المفصل ١٤/٧ بتصرف .

ويقول ابن مالك[١] : « ولما كان الأصل فى هذه الأفعال أن يكون خبرها مفرداً منصوباً، وترك ذلك الأصل؛ نبهوا عليه فى بعض الكلام».

ويقول السيوطى[٢] : « وندر مجئ خبر(عسى) و(كاد) اسماً مفرداً، قال:

*** لا تلحنى إنى عسيتُ صائماً ***

وقال :

*** فأبتُ إلى فهمٍ وما كدتُ آيباً ***

وهذا تنبيه على الأصل؛ لئلا يجهل» .

ويقول الألوسى[٣] : «خبر (كاد) فعل مضارع ... وقد جاء خبرها اسماً فى ضرورة الشعر؛ بناءً على أنه الأصل» .

والناظر فى الأقوال السابقة يدرك أن السر فى رجوع خبر (كاد) و(عسى) إلى أصله هو أحد أمرين :

أولهما : الضرورة الشعرية . ثانيهما : التنبيه على الأصل لئلا يجهل .

فإن قلت : فلم عدل عن الأصل فى الاستعمال، فلزم مجئ الخبر جملة فعلية؟ قلتُ : الأصل أن يقال : كاد زيد قائماً، وعسى محمد ناجحاً، وإنما عدلوا إلى الفعل؛ لقصد الدلالة على قرب زمن وقوعه والالتباس به، فأنت حين تقول : كدتُ أقوم، فالمعنى : مقارباً للقيام، آخذاً فى أسباب الوقوع فيه، والالتباس به،

---

(١) شرح عمدة الحافظ ٨٢١/٢ .

(٢) الهمع ٤١٨/١ – ٤١٩ .

(٣) الضرائر صـ١٦٥ بتصرف .

وقربت من زمنه، حتى لم يبق بينك وبينه شئ إلا مواقعته، وهذا المعنى لا يستفاد من لفظ الاسم . (١)

ولذلك فقد رد أبو البركات الأنبارى قول الكوفيين : «إن المضارع لو كان يرتفع لقيامه مقام الاسم، لكان ينبغى ألا يرتفع فى قولهم : كاد زيد يقوم : لأنه لا يجوز أن يقال : كاد زيد قائماً» رَدَّ أبو البركات الأنبارى هذا وأفسده بقوله(٢) : « هذا فاسد؛ لأن الأصل أن يقال : كاد زيد قائماً ، ولذلك رده الشاعر إلى الأصل؛ لضرورة الشعر ... إلا أنه لما كانت (كاد) موضوعة للتقريب من الحال واسم الفاعل ليس دلالته على الحال بأولى من دلالته على الماضى، عدلوا عنه إلى (يفعل)؛ لأنه أدل على مقتضى (كاد) ، ورفعوه مراعاةً للأصل».

ويرى الشيخ خالد(٣) أن علة العدول عن الأصل من الاسم إلى الفعل فى الخبر هنا : هو أن الحكم يتوجه إلى مضمون الجملة ، وليس لمفرد .

هذا وقد خرج بعض النحاة الشواهد التى جاء فيها خبر (كاد) و(عسى) اسماً على غير هذا، فقول تأبط شراً :

*** فأبتُ إلى فـهمٍ وما كدتُ آيباً ***

ذكر ابن جنى(٤) وابن يعيش(٥) أنه يروى : وما كنت ، ولم أك آئباً ، وعليه فلا شاهد فى البيت؛ لأن (آئباً) خبر (كان) . ولم يرتض ابن جنى هذه

(١) شرح المفصل ١٣/٧ .
(٢) الإنصاف ٥٥٤/٢ – ٥٥٥ بتصرف .
(٣) التصريح ٢٠٣/١ .
(٤) الخصائص ٣٣٣/١ .
(٥) شرح المفصل ١٤/٧.

الرواية فقال[١] : « فأما رواية من لا يضبطه : وما كنت آئباً، ولم أك آئباً، فلبعده عن ضبطه، ويؤكد ما رويناه نحن مع وجوده فى الديوان : أن المعنى عليه، ألا ترى أن معناه : فأبتُ وما كدت أؤب، فأما (كنت)، فلا وجه لها فى هذا الموضع» .

وأما قولهم فى المثل : عسى الغوير أبؤساً، فيرى المبرد[٢] والكوفيون[٣] أن التقدير : أن يكون أبؤساً، فخبر (عسى) هو (أن) والفعل، وليس الاسم المفرد .

ويرى الأصمعى[٤] أن (أبؤساً) ، خبر (يصير) محذوفة والتقدير : عسى الغوير يصير أبؤساً . وذكر الشيخ خالد[٥] وجهاً آخر وهو أن يكون التقدير يبأس أبؤساً، وعليه فـ(أبؤساً) مفعول مطلق لفعل محذوف، ونسب إلى ابن جنى اختيار أن يكون (أبؤساً) خبراً لـ(كان) وقد تقدم أن ابن جنى لا يوافق على هذا فما ذكره الشيخ خالد لا يساعد عليه .

وأقول : كل هذه تأويلات لا حاجة إليها، ولا تخلو من تكلف الحذف والتقدير، والأولى حمل الشاهد على ظاهره من مجئ خبر (كاد) و(عسى) اسماً تنبيهاً على الأصل لئلا يجهل .

❁❁❁❁❁

(١) الخصائص ٣٣٣/١ .
(٢) المقتضب ٧٠/٢ .
(٣) التصريح ٢٠٣/١ .
(٤) السابق ٢٠٤/١.
(٥) السابق والصفحة نفسها .

تنوين الاسم العلم الموصوف بابن المضاف إلي العلم

تقول جاء زيدُ بنُ عمروٍ ، فتحذف التنوين من (زيد) وألف الوصل من (بن) وتجعله وصفاً لـ(زيد) ، وإنما حذفوا التنوين على الرغم من كونه هو الأصل والقياس ؛ لأنهم جعلوا الاسمين اسماً واحداً ؛ لكثرة الاستعمال ، وأتبعوا حركة الاسم الأول حركة الاسم الثانى[١] . ويرى أبو سعيد السيرافى[٢]، وابن عصفور[٣] أن التنوين حذف ؛ لالتقاء الساكنين: التنوين والباء من (بن) ، وقد أفسده ابن يعيش[٤] بحذف التنوين وإن لم يلقه ساكن فى نحو : هندُ بنتُ عمروٍ ، وهذا يدلك على أن حذف التنوين إنما كان لكثرة الاستعمال . وإنما حذف ألف الوصل من (بن) ؛ لأنه لما كثر إجراء (بن) صفة على ما قبله من الأعلام إذا كان مضافاً إلى علم ؛ استجازوا فيه التخفيف؛ فحذفوا ألف الوصل ؛ لأنه لا يقوى فصله مما قبله ؛ إذ كانت الصفة والموصوف عندهم كالشئ الواحد .[٥]

هذا وقد جاء الرجوع إلى الأصل بإثبات التنوين فى الاسم الأول وإثبات ألف (بن) قال الأغلب العجلى :[٦]

جاريةٌ من قيسٍ ابن ثَعْلَبَهْ
كأنها حليةُ سيفٍ مُذهبَهْ

وقال الحطيئة :[١]

---

(١) شرح المفصل ٢/٥ – ٦ .
(٢) شرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٨ .
(٣) ضرائر الشعر صـ٨٢ .
(٤) شرح المفصل ٢/٦ .
(٥) سر صناعة الإعراب ٢/٨٧ .
(٦) الرجز للأغلب العجلى فى ديوانه صـ١٤٨ ، والكتاب ٣/٥٠٥ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٧ ، ولسان العرب (ثعلب) و(قبب) ، والدرر ٣/٣٦ ، وخزانة الأدب ٢/٢٣٦ ، وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب٢/٨٧ ، وشرح المفصل٢/٦ ، وضرائر الشعر صـ١٩ ، والهمع ٢/٤٢ .

فـــإن لا يكـــن مـــالٌ يُثـــابُ فإنَّـــهُ

ســـيأتى ثنـــائى زيـــداً ابـــنَ مُهَلْهَـــلِ

وقول الشاعر : (٢)

هـــى ابنـــتُكم وأُخْـــتُكُمُ زعمـــتُمْ لثعلبـــةَ بـــنِ نوفـــلٍ ابـــن حَبْـــرِ

فرجع إلى الأصل فى (قيسٍ ابن ثعلَبةْ) وفى (زيداً ابن مهلهلِ)وفى (نوفلٍ ابن حَبْرِ) بتنوين الاسم الأول وإثبات ألف الوصل فى الاسم الثانى، والسبب فى الرجوع إلى الأصل هنا هو الضرورة الشعرية .

يقول سيبويه(٣) : « وإذا اضطر الشاعر فى الأول أيضاً أجراه على القياس سمعنا فصحاء العرب ، أنشدوا هذا البيت :

هـــى ابنـــتُكم وأُخْـــتُكُمُ زعمـــتُمْ

لثعلبـــةَ بـــنِ نوفـــلٍ ابـــن حَبْـــرِ

وقال الأغلب :

*** جاريةٌ من قيسٍ ابن ثَعْلَبَهْ *) .**

ويقول ابن جنى(٤) : « واعلم أن الشاعر ربما اضطر ، فأثبت التنوين فى هذه المواضع... لأن ذلك هو الأصل ... ومن فعل ذلك ؛ لزمه إثبات الألف فى (ابن) خطَّاً » .

---

(١) من الطويل ، وهو للحطيئة فى ديوانه صـ١٧٢ ، وسر صناعة الإعراب ٨٨/٢ ، وشرح المفصل ٦/٢ ، وبلا نسبة فى ضرائر الشعر صـ١٩ .

(٢) من الرجز ، وهو من الخمسين التى لا يعرف قائلها فى الكتاب ، وانظره غير منسوب فى كتاب سيبويه ٥٠٥/٣ .

(٣) الكتاب ٥٠٥/٣ – ٥٠٦ .

(٤) سر صناعة الإعراب ٨٧/٢ – ٨٨ بتصرف .

ويقول ابن يعيش[١] : « وقد جوزوا في الوصف التنوين فى ضرورة الشعر ، بمعنى أنهم قد أجازوا فيما حذفوا منه التنوين ، وذلك إذا وقع (ابن) وصفاً بين علمين ... ومن فعل ذلك لزمه إثبات الألف فى الخط » .

ويقول ابن عصفور[٢] : « ومنها[٣] : تنوين الاسم العلم الموصوف بـ(ابن) المضاف إلى العلم أو ما جرى مجراه ؛ رداً إلى أصله » .

ويقول الشيخ خالد[٤] : « وإذا وقع (الابن) بين علمين فى غير النداء وكان صفة لما قبله ، كان الحكم فيه أن يحذف التنوين من الموصوف لفظاً ، والألف من (الابن) خطاً كما فى النداء ، تقول : جاءنى زيدُ بنُ عمروٍ ، بحذف تنوين (زيد) ، ويجوز ثبوته فى الضرورة » .

هذا ويرى ابن جنى[٥] أن الأولى حمل ما سبق على أن يكون (بن) بدلاً مما قبله لا وصفاً .

ولم يرتض ذلك ابن عصفور[٦]، واحتج بأن العرب تأتى بـ(بن) و(ابنة) على طريق الوصف ، لا على طريق البدل ، بدليل أنهم لا يثبتون التنوين فى نحو قولك : قام زيد بن عمرو ، وقامت هند بنت بكر وأمثالهما إلا فى ضرورة الشعر ، ولو كانا بدلين ؛ لكثر تنوين مثل ذلك فى الكلام .

وعليه فالأولى حمل ما نحن بصدده على الرجوع إلى الأصل بسبب الضرورة الشعرية .

---

(١) شرح المفصل ٦/٢ بتصرف .

(٢) ضرائر الشعر صـ١٩ .

(٣) يقصد من ضرائر الزيادة .

(٤) التصريح ١٧٠/٢ .

(٥) الخصائص ٣٣٧/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٨٨/٢ .

(٦) ضرائر الشعر صـ١٩ – ٢٠ .

هذا وقد يكون الرجوع إلى الأصل فيما نحن بصدده مستعملاً بلا ضرورة فى الكلام وذلك فى حالين :

أولهما : أن يكون (ابن) خبراً لا وصفاً ، وقد حمل على ذلك قوله تعالى[1] : ﴿ الْحَجَرُ الْنَخَلُ الإِسْرَاءُ الْكَهْفُ مَرْيَمَ ﴾ فى قراءة تنوين (عزيرٌ) وإثبات ألف (ابن) . [2]

ثانيهما : ألا يقع (ابن) بين علمين نحو قولك : جاءنى زيدٌ ابنُ أخينا ، بتنوين (زيدٌ) وإثبات ألف الوصل فى (ابن) . [3]

۞۞۞

(١) سورة التوبة من الآية : ٣٠ .

(٢) قرأ عاصم والكسائى بتنوين (عزيرٌ) ، والباقون من غير تنوين . يراجع الإتحاف صـ٣٠٢ – ٣٠٣ .

(٣) الدر المصون ٤٥٨/٣ ، والتصريح ١٧٠/٢ .

تنوين المنادى المفرد العلم ونصبه

المنادى المفرد العلم يبنى على ما يرفع به ، والأصل فيه التنوين والنصب ؛ لأن قولك يا محمدُ ، تقديره : أنادى محمداً .

وقد رجع المنادى المفرد العلم إلى أصله من التنوين، فَنُوِّنَ فى شواهد شعرية كثيرة منها قول الأحوص : (١)

سـلامُ اللـه يـا مطـرٌ عليهـا ولـيس عليـكَ يـا مطـرُ السـلامُ

وقول كثير عزَّة : (٢)

ليـت التحيَّـةَ كانـتْ لى فأشـكرَهَا

مكـان يـا جمـلٌ حُييـتَ يـا رجـلُ

وقول لبيد بن ربية : (٣)

يا هرمٌ وأنت أهلُ عذل

إن ولد الأحوصُ يوماً قبْلِ

---

(١) من الطويل ، وهو للأحوص فى ديوانه صـ١٨٩ ، والكتاب ٢٠٢/٢ ، والمقتضب ٢١٤/٤ ، وأمالى الزجاجى صـ٨٠ ، وشرح أبيات سيبويه ١٨/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٩٦/٢ ، والتصريح ١٧١/٢ . وبلا نسبة فى الأزهية صـ١٦٤ ، والإنصاف ٣١١/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٩/٢ ، ورصف المبانى صـ١٧٧ ، والجنى الدانى صـ١٤٩ . والشاعر رجع إلى الأصل فى (مطر) الأولى دون الثانية .

(٢) من البسيط ، وهو لكثير عزة فى ديوانه صـ٤٥٣ ، والجمل المنسوب للخليل صـ٨١، والشعر والشعراء ٥١٨/١ ، والمقاصد النحوية ٢١٤/٤ ، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢٧/٣ .

(٣) الرجز للبيد بن ربيعة فى ديوانه صـ٣٤٣ ، وأساس البلاغة (طبل) ، ولسان العرب (طبل) ، وبلا نسبة فى ضرائر الشعر صـ١٧ .

فنوَّن (مطرٌ) الأولى و(جملٌ) ، رجوعاً إلى الأصل فيهما بسبب الضرورة الشعرية .

يقول سيبويه[١] : « فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف ... وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطراراً » .

ويقول الزجاجى[٢] : « وأما قوله **(سلامُ الله يا مطرٌ عليها)** فإنه منادى مفرد ، ونونه ضرورة » .

ويقول الهروى[٣] : « فنون النداء المفرد العلم اضطراراً » .

ويقول أبو البركات الأنبارى[٤] : « إذا صَرَّفوا المبنى للضرورة ؛ ردَّوه إلى الأصل » .

ويقول ابن عصفور[٥] : « ومنها[٦] : تنوين الاسم المبنى للنداء ؛ إجراءً له مجراه قبل النداء » .

وهل الضرورة هنا نوع من أنواع التنوين أم التنوين تنوين التمكين ؟ قولان : الأول : قول بعض المتأخرين[٧] ، والثانى قول المالقى[٨] الذى يرى أن التنوين وإن كان ضرورة ، إلا أنه لا يكون إلا فى الأسماء التى أصلها التمكن ، فالتنوين هنا راجع فى التحقيق إلى معنى التمكن ؛ لأن هذه الأسماء المنونة فى الضرورة أصولها التمكن ، فإذا اضطر الشاعر ردها إلى أصلها، فغاية الضرورة إظهار التنوين فيما أصله فيه .

---

(١) الكتاب ٢٠٢/٢ بتصرف .
(٢) أمالى الزجاجى صـ٨٣ .
(٣) الأزهية صـ١٦٤ .
(٤) الإنصاف ٣١١/٢ .
(٥) ضرائر الشعر صـ١٦ .
(٦) يقصد ضرائر الزيادة .
(٧) رصف المبانى صـ٣٥٥ ، والجنى الدانى صـ١٤٩ .
(٨) رصف المبانى صـ١٧٧ ، ٣٥٧ .

والذى يبدو لى أن ما ذهب إليه المالقى هو الأصوب والأولى ؛ لأن التنوين هنا لم يطرأ على الكلمة ابتداءً ، وإنما هو موجود فيها ، منعه النداء ، وأظهرته الضرورة .

هذا وقد اختلف النحويون فى الرجوع إلى الأصل هنا هل هو من جهة واحدة أم من جهتين ؟ بمعنى هل يكتفى يتنوين المنادى ورفعه أم ينون وينصب؟ لأن المنادى الأصل فيه النصب ؛ إذ هو نوع من أنواع المفعول به .

فذهب سيبويه إلى أن الرجوع إلى الأصل هنا من جهة واحدة وهى التنوين ، يقول[١] : « ولو نصبته فى حال التنوين ؛ لنصبته فى غير حال التنوين ، ولكنه اسم اطَّرد الرفع فيه وفى أمثاله فى النداء ... فلما لحقه التنوين اضطراراً ؛ لم يغير رفعه ، كما لا يغير رفع ما لا ينصرف إذا كان فى موضع رفع ؛ لأن مطراً وأشباهه فى النداء بمنزلة ما هو فى موضع رفع، فكما لا ينتصب ما هو فى موضع رفع ؛ كذلك لا ينتصب هذا » .

ونُسِبَ هذا المذهب للخليل ، نسبه إليه الزجاجى[٢] ، وابن هشام[٣]، والأشمونى[٤]، والشيخ خالد[٥] وغيرهم . والحاصل أن الخليل[٦] يرى جواز النصب ، فما نسب إليه لا يساعد عليه .

---

(١) الكتاب ٢٠٢/٢ – ٢٠٣ بتصرف .
(٢) أمالى الزجاجى صـ٨٣ .
(٣) أوضح المسالك ٢/٤ .
(٤) شرح الأشمونى ٢٨/٣ .
(٥) التصريح ١٧١/٢ .
(٦) الجمل المنسوب للخليل صـ٨٢ .

وذهب أبو عمرو بن العلاء[١]، وعيسى بن عمر[٢]، ويونس[٣]، والمبرد[٤]، إلى أن المنادى هنا يرجع إلى أصله من جهتين الأولى : تنوينه ، والثانية : نصبه ، واحتجوا بأن أصل المنادى النصب ، فلما رده إلى أصله من التنوين ، شجع هذا على رده إلى أصله من النصب .

ووافق ابنُ مالك[٥] سيبويه فى العلم ، ووافق أبا عمرو ومن تبعه فى اسم الجنس .

والذى يبدو لى أن كلا المذهبين له من القياس ما يؤيده وكلاهما مسموع عن العرب ، وقد تقدم التنوين مع الرفع ، ومن التنوين مع النصب قول المهلهل بن ربيعة : [٦]

ضـــــربتْ صـــــدرها إلىَّ وقالـــــتْ

يـــا عـــديَّاً لقـــد وقتـــكَ الأواقـــى

ومثله قول الشاعر :[٧]

يـــا عـــديَّاً لقلبـــكَ المهتـــاجِ أن عفـــا رســـم منـــزل بالبنـــاجِ

فرجع إلى الأصل فى (عديَّاً) فى البيتين من جهتين : التنوين والنصب .

❁❁❁

(١) أوضح المسالك ٢٢/٤ ، وشرح الأشمونى ٢٨/٣ .
(٢) أمالى الزجاجى صـ٨٣ ، والهمع ٣٢/٢ .
(٣) التصريح ١٧٢/٢ ، والضرائر للألوسى صـ٢٠٤ .
(٤) المقتضب ٢١٤/٤ .
(٥) شرح الكافية الشافية ٩/٢ – ١٠ .
(٦) من الخفيف ، وهو للمهلهل بن ربيعة فى ديوانه صـ٥٩ ، والمقتضب ٢١٤/٤ ، ولسان العرب (وقى) ، والمقاصد النحوية ٢١١/٤ ، وخزانة الأدب ١٦٥/٢ .
وبلا نسبة فى شرح الكافية الشافية ١٠/٢ ، والمنصف ٢١٨/١ ، وشرح المفصل ١٠/١٠ ، وشرح الأشمونى ٢٨/٢ .
(٧) من الخفيف وهو لأبى داود الإيادى فى ديوانه صـ٢٩٨ ، والأغانى ٢٩٣/١٦ .
وبلا نسبة فى المقتضب ٢١٥/٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٠/٢ .

صرف ما لا ينصرف

الأصل فى الأسماء الصرف، وإنما يمنع بعضها من الصرف؛ لأسباب عارضة، تخرجها عن هذا الأصل[١]. وقد جاء صرف ما لا ينصرف؛ رجوعاً إلى أصله فى شواهد كثيرة، إما بجره بالكسرة نحو قول النابغة الذبيانى[٢] :

إذا مـــا غـــزوا بـــالجيش حلـــق فـــوقهم

عصـــــائب طـــــيرٍ تهتـــــدى بعصـــــائبِ

فصرف (عصائب)، وجرها بالكسرة، رجوعاً إلى أصلها، مع أنها ينبغى ألا تنصرف ، إذ هى على صيغة منتهى الجموع، يقول ابن يعيش[٣]: (فخفض (عصائب) ؛ لما ردها إلى أصلها) .

وإما بإلحاق التنوين، ومنه قول النابغة الذبيانى[٤] :

فلتأتينـــــك قصـــــائدٌ ولتـــــدفعنْ

جيشـــــاً إليـــــك قـــــوادم الأكـــــوارِ

---

(١) الإنصاف ٤٨٩/٢ .

(٢) من الطويل، وهو للنابغة الذبيانى فى ديوانه صـ٤٢ ، ولسان العرب (عصب) ، و(حلق) ، والشعر والشعراء صـ١٧٥ ، وبلا نسبة فى شرح المفصل ٦٨/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور صـ١٣ ، والتصريح ٢٢٧/٢ .

(٣) شرح المفصل ٦٨/١ .

(٤) من الكامل ، وهو للنابغة الذبيانى فى ديوانه صـ٥٥ ، والكتاب ٥١١/٣ ، والمنصف ٧٩/٢ ، والإنصاف ٤٩٠/٢ ، وبلا نسبة فى المقتضب ٣٥٤/٣ ، وضرائر الشعر لابن عصفور صـ١٢. ويروى : (وَلَيَرْكَبَنْ جيشٌ) و(لتَرْكبنْ ألفٌ) ، وقادمة الرجل : العود الذى يكون قُدَّامَ الرجل إذا جلس على الرحل ، والأكوار : الرحال . يراجع شرح أبيات سيبويه ١٧١/٢– ١٧٢ .

فصرف (قصائدٌ) بإلحاق التنوين، وهى لا تنصرف، إذ هى على صيغة منتهى الجموع، لما ردها إلى أصلها، يقول أبو البركات الأنبارى[١] : «فصرف (قصائدٌ) ، وهى لا تنصرف؛ لأنه ردها إلى الأصل» .

ومنه قول أبى كبير الهذلى[٢] :

مِمَّـــنْ حملـــنَ بـــه وَهُـــنَّ عواقـــدٌ حُبُـــكَ النّطـــاقِ فشـــبَّ غـــير مُهَبَّـــلِ

قال أبو البركات الأنبارى[٣] : « فصرف (عواقدٌ) ، وهى لا تنصرف؛ لأنه ردها إلى الأصل» .

ومنه قول أمية بن أبى الصلت[٤] :

وأتاهـــا أحيمـــرٌ كـــأخى السَّهْـــ مِ بعضْـــبٍ فقـــال : كـــونى عقـــيرا

فصرف (أحيمرٌ) بإلحاق التنوين، رجوعاً إلى أصله، والذى حسَّن هذا تصغيره؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها .

ومنه قول امرئ القيس[٥] :

ويـــوم دخلـــتُ الخِـــدْرَ خِـــدْرَ عُنَيْـــزَةٍ

فقالـــتْ لـــك الـــويلاتُ إنَّـــك مُرْجِلـــى

---

(١) الإنصاف ٤٩٠/٢ .

(٢) من الكامل وهو لأبى كبير الهذلى فى الكتاب ١٠٩/١ ، وشرح المفصل ٧٤/٦ ، وشرح أشعار الهذليين ١٠٧٢/٣ ، وبلا نسبة فى المغنى ٤٩٤/٢ ، ورصف المبانى صـ٣٥٦ . والنطاق : ما تشده المرأة فى حقوها ، والمهبل : المعتوه الذى لا يتماسك .

(٣) الإنصاف ٤٩٠/٢ .

(٤) من الخفيف ، وهو لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه صـ٣٥ ، والمقرب ٢٠٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٧٧/٤ ، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١٧٣/٣ ، و(أحيمر) : مَنْ عقر الناقة، والعضب : القاطع .

(٥) من الطويل ، وهو لامرئ القيس فى ديوانه صـ١١ ، والتصريح ٢٢٧/٢ ، وشرح شواهد المغنى ٧٦٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٧٤/٤ ، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب ٦٤٦/١ .

فصرف (عنيزة) بإلحاق التنوين، وهى لا تنصرف للعلمية والتأنيث؛ لما ردها إلى أصلها . [١]

ومنه قول امرئ القيس[٢] :

ربَّ رامٍ مـــــن بنـــــى ثُعـــــلٍ مـــــثلجٌ كفيـــــه فـــــى قـــــتره

فصرف (ثعل) ، وهو لا ينصرف للعلمية والعدل، رجوعاً إلى أصله .

والشواهد فى رجوع الممنوع من الصرف إلى أصله، كثيرة جداً، يقول ابن عصفور[٣] : « وصرف ما لا ينصرف فى الشعر أكثر من أن يحصى».

ويقول ابن مالك[٤] : « وشواهد الصرف للضرورة كثيرة » .

فما سبق من شواهد صُرف فيها الممنوع من الصرف ، رجوعاً إلى أصله؛ بسبب اضطرار الشاعر إليه لإقامة الوزن، والذى حَسَّن هذا : أن صرف ما لا ينصرف لغة لبعض العرب، حكاها الأخفش ، يقول الشيخ خالد[٥]: « وعن بعضهم اطراد ذلك فى لغة حكاها الأخفش » .

ونسب أبو حيان[٦] لثعلب أن ذلك جائز فى الاختيار .

ويقول السيوطى[٧] : « وزعم قوم : أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً، أى فى الاختيار لغة لبعض العرب حكاها الأخفش» .

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور صـ١٤ ، وشرح شوهد المغنى ٧٦٦/٢ .

(٢) من المديد، وهو لامرئ القيس فى ديوانه صـ١٣ ، والأغانى ٩٥/٩ ، وبلا نسبة فى ضرائر الشعر لابن عصفور صـ١٤ .

(٣) ضرائر الشعر صـ١٥ .

(٤) شرح عمدة الحافظ ٨٧٦/٢ .

(٥) التصريح ٢٢٧/٢ .

(٦) الارتشاف ٤٤٨/١ .

(٧) الهمع ١٢١/١ .

وإذا جاز رجوع الممنوع من الصرف إلى أصله فى الاختيار، فمن الأولى جوازه فى الشعر .

وحمل الشواهد السابقة على رجوع ما لا ينصرف إلى أصله من الصرف، هو قول كثير من النحويين، يقول المبرد[١] : « واعلم أن الشاعر إذا اضطر؛ صرف ما لا ينصرف، جاز له ذلك؛ لأنه إنما يرد الأسماء إلى أصولها» .

ويقول أبو البركات الأنبارى[٢] : «الأصل فى الأسماء كلها الصرف، وإنما يمتنع بعضها من الصرف؛ لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل، فإذا اضطر الشاعر؛ رد إلى الأصل ، ولم يعتبر تلك الأسباب العارضة التى دخلت عليها» .

ويقول ابن الحاجب[٣]: « وكل ما لا ينصرف يجوز صرفه فى الضرورة؛ رداً إلى أصله » .

ويرى ابن يعيش أن صرف ما لا ينصرف؛ رجوعاً إلى أصله من أحسن الضرورات؛ لأنه رَدٌ إلى الأصل ، يقول[٤] : « جميع ما لا ينصرف يجوز صرفه فى الشعر؛ لإتمام القافية وإقامة وزنها، بزيادة التنوين، وهو من أحسن الضرورات؛ لأنه رَدٌ إلى الأصل» .

---

(١) المقتضب ٣٥٤/٣ .

(٢) الإنصاف ٤٨٩/٢ .

(٣) الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١١٤/١ . وقد خالف الكوفيون فى ذلك، حيث منعوا صرف (أفعل) التفضيل . يراجع الإنصاف مسألة رقم(٦٩) ٤٨٨/٢ – ٤٩٣ .

(٤) شرح المفصل ٦٧/١ .

وقال[١] : « واعلم أنك إذا نونت اسماً غير منصرف، ضرورة ؛ جررته أيضاً ؛ لأنك ترده إلى أصله، فتحركه بالحركات الثلاث التى تنبغى له» .

ويقول ابن أبى القاسم[٢] : ويجوز صرفه ... إنما جاز ذلك؛ لأنه رد فرع إلى أصل وهو من أحسن الضرورات».

فإن قلت : كيف يكون صرف ما لا ينصرف لغة لبعض العرب، ثم يحكم عليه النحاة بالضرورة؛ قلتُ : أجاب عن ذلك ابن عصفور بقوله[٣] : «فالجواب : أن صرف ما لا ينصرف فى الكلام إنما هو لغة لبعض العرب... وأما سائر العرب فلا يجيزون صرف شئ منه فى الكلام، فلذلك جعل من قبيل ما يختص به الشعر» .

وعندى أن وصفه بالضرورة إنما هو على لغة من يمنع صرف ما لا ينصرف .

هذا ويرى ابن هشام فى أوضح المسالك[٤] والشيخ خالد[٥] أن التنوين اللاحق للممنوع من الصرف فيما سبق هو تنوين الضرورة، وليس تنوين الصرف والتمكين، وتابعهما الألوسى حيث يقول[٦] : « ينبغى أن يحمل التنوين فى أمثال ذلك على أنه يجوز للمضطر أن يجعل غير المنصرف كالمنصرف فى الصورة، باعتبار إدخال التنوين عليه، ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف؛ لمنافاته لوجود العلتين المحققتين، وإنما يكون تنوين ضرورة» .

---

(١) شرح المفصل ٦٨/١ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب (النجم الثاقب) ١٢٢/١ بتصرف .

(٣) ضرائر الشعر صـ١٦ بتصرف .

(٤) ١٣٦/٤ .

(٥) التصريح ٢٢٧/٢ .

(٦) الضرائر صـ٩١ .

وناقض ابن هشام نفسه فى المغنى[١] ، فذهب إلى أن هذا التنوين إنما هو تنوين الصرف والتمكين، ولعل هذا نوع من تطور الآراء لدى العالم .

والذى يبدو لى أن التنوين اللاحق لما لا ينصرف هنا هو تنوين الصرف والتمكين رجوعاً إلى الأصل ؛ لأمور :

الأول : أن الأصل فى هذه الأسماء التمكن، فلما اضطر الشاعر؛ ردها إلى هذا الأصل، فالضرورة سبب لإظهار الأصل .

يقول المالقى[٢] : « وهذا التنوين فى التحقيق راجع إلى معنى التمكن؛ لأن هذه الأسماء المنونة فى الضرورة أصولها التمكن، فإذا اضطر الشاعر؛ ردها إلى أصلها، فالضرورة سبب لإظهار التنوين فيما أصله فيه، لا أنها معنى من معانى التنوين ، فليس ذلك موقعاً سابعاً[٣] ، وإلا لو كانت الضرورة؛ لكان التنوين فى المبنيات اللازمة كـ(كيف ، وأين ، وهو ، وهى) وشبه ذلك، وهو غير موجود إلا فيما أصله التمكن، فغاية الضرورة أن تصيره يظهر، بعد أن لم يكن؛ رداً إلى الأصل» .

الثانى : أن صرف ما لا ينصرف لغة لبعض العرب كما تقدم، ووصفها فى الشواهد السابقة بالضرورة إنما هو على لغة غيرهم من سائر العرب، والوصف ينسحب على الفعل، لا على نوع التنوين .

الثالث :ـ رجوع ما لا ينصرف إلى أصله لأدنى سبب مثل إرادة التناسب[٤]، وهذا حاصل فى قراءات قرآنية، تحمل على الرجوع إلى الأصل

---

(١) ٦٤٧/١ .

(٢) رصف المبانى صـ٣٥٧ .

(٣) يعنى نوعاً سابعاً من أنواع التنوين .

(٤) يراجع أوضح المسالك ١٣٦/٤ ، والتصريح ٢٢٧/٢ .

لإرادة التناسب والقرآن ليس موضع ضرورة، فلا يجوز تسمية التنوين فيها بتنوين الضرورة .

ومن ذلك قوله تعالى[١] : ﴿ النَّبَإِ النَّازِعَاتِ عَبَسَ التَّكْوِيرِ الانفِطَارِ المُطَفِّفِينَ ﴾ قرئ (سلاسلاً) بالصرف للتناسب . [٢] والصرف ثابت فى مصاحف المدينة ، والبصرة، والكوفة ، ومصحف أبى بن كعب[٣] .

وقوله ﷻ[٤] : ﴿ المُؤْمِنُونَ النُّورِ الفُرْقَانِ الشُّعَرَاءِ النَّمْلِ القَصَصِ العَنكَبُوتِ السَّجْدَةِ ﴾ قرئ (قواريراً قواريراً) بالتنوين فيهما[٥]، للتناسب بين رؤوس الآيات .

وقوله سبحانه[٦] : ﴿ العَنكَبُوتِ الرُّومِ لُقْمَانَ السَّجْدَةِ الأَحْزَابِ سَبَإٍ فَاطِرٍ يسٓ الصَّافَّاتِ ﴾ قرئ : (ولا يغوثاً ويعوقاً)[١]، بالصرف ، للتناسب. [٢]

---

(١) سورة الإنسان من الآية : ٤ .

(٢) قرأ نافع، وأبو جعفر، والكسائى، وأبو بكر عن عاصم، وعبيد عن شبل عن ابن كثير، ورويس عن طريق الحلوانى، وهشام عن ابن عامر (سلاسلاً) بالتنوين فى الوصل ، وفي الوقف بالألف ، وقرأ طلحة ، وعمرو بن عبيد، وقنبل، والبزى، وأبو عمرو، وحمزة، وحفص (سلاسلَ) بالمنع من الصرف .

يراجع السبعة صـ٦٦٣ ، والنشر ٣٩٤/٢ – ٣٩٥، ومعجم القراءات ٢٠٧/١٠ – ٢٠٨ .

(٣) معجم القراءات ٢٠٧/١٠ .

(٤) سورة الإنسان من الآيتين : ١٥ ، ١٦ .

(٥) قرأ نافع ، وأبو بكر عن عاصم، والكسائى، وأبو جعفر، وخلف، الأعمش، والأعرج، وشيبة (قواريراً، قواريراً) بتنوينهما معاً وصلاً ، وفى الوقف بالألف من غير تنوين

وقرأ أبو عمرو، وابن عامر، وحفص، والمفضل، واليزيدى (قواريرَ قواريرَ) بغير تنوين فيهما وصلاً ، وفى الوقف (قواريراً قواريرَ) بالألف فى الأولى لأنها رأس آية ، وبدونها فى الثانية .

يراجع السبعة صـ٦٦٣ – ٦٦٤ ، والكشف عن وجوه القراءات ٣٥٤/٢ ، ومعجم القراءات ٢١٧/١٠ .

(٦) سورة نوح من الآية : ٢٣ .

والفرق بين رجوع الممنوع من الصرف إلى أصله فى الضرورة ورجوعه إلى أصله للتناسب أن الأول واجب ، والثانى جائز . (٣)

هذا ولأن منع الاسم من الصرف خلاف الأصل ، فقد اشترط النحاة ألا يضاف، وألا يقترن بالألف واللام، فإن أضيف أو اقترن بالألف واللام ؛ رجع إلى أصله ، فيصرف . (٤)

قال تعالى(٥) : ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صدق الله العظيم ﴾ ، وقال سبحانه(٦) : ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ .

فرجع الاسم الممنوع من الصرف إلى أصله؛ لفقد شرط الإعراب الفرعى، وإنما جاز فيه ذلك رَدًّا إلى أصله .

يقول الأشمونى(٧) : « فإن أضيف أو تبع (أل) ضعف شبه الفعل؛ فرجع إلى أصله من الجر بالكسرة» .

ويقول السيوطى(٨) : « وإذا أضيف ما لا ينصرف؛ رُدَّ إلى أصله من الجر» .

(١) قرأ الأشهب العقيلى، والأعمش، والمطوعى (ولا يغوثاً ويعوقاً) بالتنوين فيهما، وقراءة الجماعة بغير تنوين فيهما. يراجع مختصر ابن خالويه صـ١٦٢ ، ومعجم القراءات ١٠٦/١٠ – ١٠٧ .

(٢) حاشية الصبان ٢٧٢/٣ .

(٣) السابق ٢٧٤/٣ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٤١/١ ، وشرح ابن عقيل ٦٥/١ .

(٥) سورة التين الآية : ٤ .

(٦) سورة البقرة من الآية : ١٨٧ .

(٧) شرح الأشمونى ١/

(٨) الأشباه والنظائر ٨٣/١ .

إهمال (إذن)

تنصب (إذن) الفعل المضارع بشروط[١] : الأول : أن تكون مصدرة فى الجواب، والمراد بالمصدرة : ألا يكون ما بعدها من تمام ما قبلها، الثانى: أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً ، الثالث : أن تكون متصلة بالفعل، ويغتفر الفصل بالقسم، و(لا) النافية؛ لأن القسم تأكيد لربط (إذن) ، و(لا) النافية لا يعتد بها فاصلة فى (أنْ) فكذا فى (إذن) .

وجوز ابن طاهر[٢] وابن بابشاذ[٣] الفصل بالنداء والدعاء، وجوزه أبو الحسن الأبدى[٤] وابن عصفور[٥] بالظرف، وأجاز الكسائى الفصل بمعمول الفعل .

فإن تحققت الشروط السابقة؛ نصبت (إذن) الفعل المضارع نحو قولك: إذن أكرمَك، لمن قال لك : أزورك . فالفعل (أكرم) منصوب بـ(إذن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

وإنما عملت (إذن) فى الفعل المضارع؛ حملاً لها على (ظن) وأخواتها؛ لأنها مثلها فى جواز تقدمها على الجملة، وتأخرها عنها، وتوسطها بين جزأيها، كما حملت (ما) على (ليس) ؛ لأنها مثلها فى الحال .[٦]

---

(١) تراجع هذه الشروط فى : الكتاب ١٢/٣ – ١٦ ، وأوضح المسالك ١٥٦/٤ ، والهمع ٢٩٤/٢ – ٢٩٦ .

(٢) الارتشاف ٣٩٧/٢ .

(٣) شرح الأشمونى ١٩٥/٣ .

(٤) الارتشاف ٣٩٧/٢ ، والهمع ١٩٥/٢ .

(٥) المقرب ٢٦٢/١ .

(٦) شرح الألفية لابن الناظم صـ٦٧١ ، وشرح الأشمونى ١٩٧/٣ .

ويقول ابن يعيش[١] : « ويشبه (إذن) من عوامل الأفعال بأفعال الشك واليقين؛ لأنها أيضاً تعمل وتلغى، إلا أن أفعال الشك إذا تأخرت أو توسطت يجوز أن تعمل ، و(إذن) إذا توسطت بين كلامين أحدهما محتاج إلى الآخر؛ لم يجز أن تعمل ؛ لأنها حرف ، والحروف أضعف فى العمل من الأفعال».

وإنما عملت النصب فى المضارع تشبيهاً بـ (أنْ)؛ لغلبة استقبال الفعل بعدها، ولأنها تخرج الفعل عما كان عليه إلى جعله جواباً؛ كما تخرج (أنْ) الفعل عما كان عليه إلى جعله فى تأويل المصدر، ولذا حملت على (أنْ) فنصبت المضارع، وإن لم تختص به . [٢]

هذا والقياس فى (إذن) ألا تعمل النصب فى المضارع؛ لأنها حرف غير مختص ، يدخل على الأسماء والأفعال .

يقول المالقى[٣] : « وتدخل على الجمل الاسمية والفعلية» .

ويقول بدر الدين بن مالك[٤] : « ولا تختص بالأفعال، فكان حقها ألا تعمل» .

وخالف فى هذا ابن يعيش ، فزعم أنها حرف مختص، قال[٥] : « وأما (إذن) ، فحرف ناصب أيضاً؛ لاختصاصه» .

وما ذهب إليه ابن يعيش لا يساعد عليه ، ولم أره عند غيره، والاستعمال اللغوى شاهد على دخول (إذن) على الأسماء والأفعال، فلا دليل على اختصاصها بالفعل .

---

(١) شرح المفصل ١٧/٧ .

(٢) اللباب فى علل البناء والإعراب ٣٥/٢ ، وشرح التسهيل ٢٠/٤ .

(٣) رصف المبانى صـ٦٤ .

(٤) شرح التسهيل ٢٠/٤ .

(٥) شرح المفصل ١٦/٧ .

هذا وقد حكى سيبويه عن عيسى بن عمر الرجوع إلى الأصل فى (إذن) ، فلا تعمل مع استيفاء شروط عملها، وهى لغة لبعض العرب .

يقول سيبويه[١] : « وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون : إذن أفعلُ ذاك، فى الجواب، فأخبرتُ يونس بذلك، فقال : لا تُبعدنَّ ذا . ولم يكن ليروى إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة (هل) و(بل)».

فسيبويه ويونس يوافقان عيسى بن عمر فيما حكاه من لغة بعض العرب فى إلغاء (إذن) وعدم إعمالها مع استيفاء شروط العمل؛ رجوعاً إلى أصلها فى عدم العمل؛ لأنها حرف غير مختص ، حيث شبهها سيبويه بـ(هل) و(بل) فى عدم العمل؛ لعدم الاختصاص، والحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً .

يقول ابن الناظم[٢] : (وحكى سيبويه عن بعض العرب : إلغاء (إذن) مع استيفاء شروط العمل، وهو القياس ؛ لأنها غير مختصة) .

ويقول الأشمونى[٣] : « حكى سيبويه وعيسى بن عمر أن من العرب من يلغيها مع استيفاء الشروط، وهى لغة نادرة، ولكنها القياس؛ لأنها غير مختصة».

وقد تلقى البصريون هذه اللغة بالقبول، ووافقهم ثعلب، يقول السيوطى[٤]: « وإلغاء (إذن) مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب، حكاها عيسى بن عمر، وتلقاها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب» .

---

(١) الكتاب ١٦/٣ .

(٢) شرح الألفية صـ٦٧١ .

(٣) شرح الأشمونى ١٩٧/٣ .

(٤) الهمع ٢٩٦/٢ .

وهذه اللغة وصفها ابن مالك[١] باللغة الفصيحة، وجعلها ابن عصفور[٢] قليلة جداً، ويرى المالقى[٣] أنها شاذة .

ولم يرتض الكسائى والفراء وسائر الكوفيين[٤] الرجوع إلى أصل (إذن) فلا تعمل مع استيفاء شروط العمل، فلم يجز أحد منهم رفع المضارع بعدها عند استيفاء شروط عملها، وأنكر الكسائى والفراء[٥] لغة العرب التى حكاها سيبويه عن عيسى بن عمر فى رجوع (إذن) إلى أصلها على الرغم من اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل .

والذى يبدو لى أن لغة بعض العرب فى الرجوع إلى أصل (إذن) فلا تعمل مع استيفاء شروط العمل، لغة مقبولة غير مخالفة للقياس، إذ القياس فى (إذن) ألا تعمل فى الفعل المضارع ؛ لأنها حرف غير مختص، والحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً .

ولست أوافق الكسائى والفراء فى إنكار هذه اللغة لنقل الثقة لها، ورواية الثقة مقبولة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، إلا أنها لغة نادرة، وعلى الرغم من ذلك فالناطق بها مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما نطق به خيراً منه .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١١٩/٢ .

(٢) شرح الجمل الكبير ١٧٢/٢.

(٣) رصف المبانى صـ٦٤.

(٤) الارتشاف ٣٩٦/٢ ، والهمع ٢٩٦/٢ .

(٥) الهمع ٢٩٦/٢ – ٢٩٧ .

يقول ابن جنى[١] : « باب اختلاف اللغات وكلها حجة، اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين فى ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين فى إعمالها كذلك ... وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها، لكن غاية ما لك فى ذلك أن تتخير إحداهما، فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها، وأشد أنساً بها، فأما رد إحداهما بالأخرى؛ فلا ... فأما أن تقل إحداهما جداً وتكثر الأخرى جداً، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً... إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين ... وكيف تصرفت الحال، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه» .

وكيف تصرفت الحال، لا يقبل قول من أنكر لغة بعض العرب فى رجوع (إذن) إلى أصلها[٢] ومما يقوى هذه اللغة أنها موافقة للقياس غير مخالفة له؛ لأنها حرف غير مختص .

والذى يبدو لى أن إهمال (إذن) عند فقد شرط من شروط العمل، إنما هو صورة من صور الرجوع إلى الأصل، لفقد شرط من شروط العمل ، ومن ذلك إهمالها لوقوعها حشواً فى قول كثير عزة[٣] :

لـــئن عـــاد لى عبـــدالعزيز بمثلـــها وأمكننـــى منهـــا إذاً لا أقيلُهـــا

---

(١) الخصائص ٧/٢ – ٨ بتصرف .

(٢) الجنى الدانى صـ٣٦٣ ، وتوضيح المقاصد ٣٠٧/٢ .

(٣) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة فى ديوانه صـ٣٠٥ ، والكتاب ١٥/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٣٩٧/١ ، وشرح المفصل ١٣/٩، ٢٢ ، وبلا نسبة فى رصف المبانى صـ٦٦ ، وخزانة الأدب ٤٤٧/٨ ، ٣٤٠/١ .

وقد يكون رجوع (إذن) إلى أصلها من عدم العمل لأدنى سبب، وذلك عند تقدم عاطف عليها نحو قراءة الجمهور[١] : ﴿ٱلرَّحِيمِ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ قَالَ﴾[٢] وقوله سبحانه[٣] : ﴿﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صدق الله﴾﴾ .

فالأجود والأفصح فيما سبق إلغاء عمل (إذن) رجوعاً إلى أصلها من عدم العمل[٤]؛ لما تقدم من أنها حرف غير مختص، والحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً .

هذا ولا يلتفت إلى ما تفرد به ابن طاهر فيما نقله عنه أبو حيان[٥] من أن ما رواه عيسى بن عمر من الرفع بعد (إذن) ، إنما جاز؛ لأنه فعل حال، وليس فعل استقبال، فهذا لا يساعد عليه؛ إذ صح أنها لغة، ولو كان الأمر كما زعم ، فلماذا أنكرها الكسائى والفراء، ووسمت بالقلة والندرة عند من منع رجوع (إذن) إلى أصلها؟ فلو كان الأمر على ما قال، لكان أولى بالمانعين أن يصفوا ما حكاه عيسى بن عمر بانخرام شرط من شروط عمل (إذن) ، ولذا رفع ما بعدها بدلاً من تجشم إنكار اللغة .

❁❁❁

(١) قرأ الجمهور بإثبات النون فى (يؤتون) و(يلبثون) ، وقرأ عبدالله بن مسعود وأبى وعبدالله بن عباس بحذفها . يراجع : معجم القراءات ٨٨/٢ ، ١٠٢/٤ .

(٢) سورة النساء من الآية : ٥٣ .

(٣) سورة الإسراء من الآية : ٧٦ .

(٤) الكتاب ١٤/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١١٨/٢ ، والجنى الدانى صـ٣٦٢ ، والهمع ٢٩٦/٢ .

(٥) الارتشاف ٣٩٦/٢ .

قصر الممدود

المقصور أصل الممدود، بدليل أن الممدود لا تكون ألفه إلا زائدة، وألف المقصور قد تكون أصلية، والزيادة خلاف الأصل . (١)

وقد جاء عن العرب قصر الممدود، رجوعاً إلى أصله، يقول ابن عصفور(٢) : « والنحويون مجمعون على جوازه؛ لما فيه من رد الاسم إلى أصله بحذف الزائد» .

ويقول الخضرى(٣) : « قوله: قصر الممدود، أى : لأنه رجوع إلى الأصل، وهو القصر» .

وشواهد قصر الممدود رجوعاً إلى أصله كثيرة ، ومنها قول الراجز(٤):

لابُـــدَّ مـــن صـــنعا وإنْ طـــالَ السَّـــفَرْ

ولـــو تَحَنَّـــى كـــلُّ عَـــوْدٍ ودَبِـــرْ

وقول الآخر(٥) :

فهـــم مَثَـــلُ النـــاسِ الـــذى يعرفُوْنَـــهُ

وأهـــلُ الوفـــا مـــن حـــادثٍ وقـــديمِ

---

(١) حاشية الصبان ١٠٩/٤ .

(٢) ضرائر الشعر صـ٩٠ .

(٣) حاشية الخضرى على ابن عقيل ٣٤٣/٢ .

(٤) الرجز لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب فى ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٩٠ ، وأوضح المسالك ٢٨١/٤ ، والتصريح٢٩٣/٢ ، وشرح الأشمونى٣٦٢/٣ . و(تَحَنَّى) : انعطف . والعود : المسن من الجمال .

(٥) من الطويل ، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب فى أوضح المسالك ٢٨٢/٤ ، والتصريح ٢٩٣/٢ ، والهمع ٢٤٠/٣ ، والمقاصد النحوية ٥١٢/٤ .

وقول الشاعر[١] :

فلـــــو أن الأطبـــــا كـــــان حـــــولى

وكـــــان مـــــع الأطبـــــاء الأســـــاةُ

فقصر (صنعا) و(الوفا) و(الأطبا) رجوعاً إلى الأصل .

والسبب فى رجوع الممدود إلى أصله هنا هو الضرورة الشعرية، يقول ابن مالك[٢] : « فأما قصر الممدود، فيجوز للشاعر إذا اضطر أن يستعمله بلا خلاف» .

ويقول ابن الناظم[٣]:« ولا خلاف فى جواز قصر الممدود للضرورة».

ويقول ابن هشام[٤] : « أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة، كقوله :

*** لابُدَّ من صنعا وإنْ طالَ السَّفَرْ***

وقوله :

***وأهلُ الوفا من حادثٍ وقديمِ *».**

ويقول الأشمونى[٥] : « وقصر ذى المد اضطراراً مجمع عليه؛ لأنه رجوع إلى الأصل؛ إذ الأصل القصر» .

---

(١) من الوافر، وهو بلا نسبة فى الإنصاف ٣٨٥/١ وشرح المفصل ٥/٧، ٨٠/٩، والهمع ١٩٥/١، وقد رجع الممدود إلى أصله فى (الأطبا) واستعمل الفرع في (الأطباء).

(٢) شرح الكافية الشافية ٢٣٤/٢ .

(٣) شرح الألفية صـ٧٦١ .

(٤) أوضح المسالك ٢٨١/٤ – ٢٨٢ .

(٥) شرح الأشمونى ٣٦٢/٣ .

وقد سلك الألوسى[١] هذه الضرورة ضمن الضرائر الحسنة؛ لأن فيه رجوع الاسم إلى أصله .

وفى كيفية قصر الممدود رجوعاً إلى أصله قولان[٢] : الأول : أن المحذوف الهمزة ، وثانيهما : أن المحذوف الألف الأولى الزائدة، واختار الإمام الشاطبى[٣] هذا القول فأوضح أن الألف التى قبل الهمزة حذفت؛ لأنها زائدة لغير معنى، فلما حذفت الألف؛ رجعت الهمزة فى (صنعا) إلى أصلها؛ لأنها مبدلة من ألف التأنيث، وإنما كانت قد قلبت همزة؛ لاجتماعها مع الألف التى كانت قبلها، وأما الهمزة فى (الوفا) فإنها أصل، وإنما صارت ألفاً بعد القصر؛ لأنهم سهلوها بإبدالها ألفاً على حد قولهم فى (هنأ) : هنا .

ومما يدلك على أن المحذوف فى (صنعا) و(الوفا) وأشباههما هو الألف التى قبل الهمزة قول السموأل بن عادياء[٤] :

بنـــى لى عاديـــا حصـــناً حصـــيناً إذا مـــا ســـامنى ضـــيمٌ أَبَيْـــتُ

حيث منع (عاديا) من الصرف، ولو كان المحذوف الهمزة التى للتأنيث؛ لصرفه، إذ ليس فيه إذ ذاك ما يوجب منعه من الصرف، فدل منعه من الصرف على أن الألف التى فى آخره هى الهمزة المبدلة من ألف التأنيث عادت إلى أصلها . [٥]

---

(١) الضرائر صـ٤٠ .

(٢) يراجع ذلك فى حاشية الصبان ١٠٩/٤ ، وحاشية ابن حمدون على شرح المكودى ٢١٤/٢ .

(٣) يراجع المقاصد الشافية ٤٢٠/٦ – ٤٢٢ وحاشية الصبان ١٠٩/٤ .

(٤) من الوافر ، وهو للسموأل بن عادياء فى ديوانه صـ٧٩ ، وضرائر الشعر لابن عصفور صـ٩١ .

(٥) يراجع ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٩٢ .

هذا وقد حكى الكسائى والفراء[١] أن العرب لا تكاد تقصر ممدوداً فى رفع ولا فى خفض ، وهذا مردود بما تقدم فى قصر (صنعا) و(الوفا) لأنهما مجروران.

هذا ويرى الفراء[٢] أنه لا يجوز أن يقصر من الممدود إلا ما يجوز أن يجئ فى بابه مقصور، فلا يجوز عنده قصر (حمراء) و(صفراء) وأشباههما؛ لأن مذكرهما (أفعل) ، والصفة إذا كانت للمذكر على وزن (أفعل) لم يكن المؤنث إلا على وزن (فعلاء) .

وما ذهب إليه الفراء مردود بنحو قول الأفيشر الأسدى[٣] :

وأنـــتِ لـــو بـــاكرتِ مشـــمولةً صـــفرا كلـــونِ الفـــرسِ الأشـــقرِ

حيث قصر (صفرا) ومذكرها (أفعل) .[٤]

❀❀❀

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٩٢ ، وشرح الأشمونى٣/٣٦٣ ، والهمع ٣/٢٤٠ .

(٢) شرح الأشمونى ٣/٣٦٣ ، والهمع ٣/٢٤٠ .

(٣) من السريع ، وهو للأفيشر الأسدى فى ديوانه صـ٤٣ ، والتصريح ٢/٢٩٣ ، والمقاصد النحوية ٤/٥١٦ ، وبلا نسبة فى مجالس ثعلب ١/١١٠ ، وتذكرة النحاة صـ٤٤٨ ، والهمع ٣/٢٤٠ .

(٤) التصريح ٢/٢٩٣ .

الخاتمة

الحمد لله الذى أعان ويسر، والصلاة والسلام على خير مرسل سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين..وبعد

فقد توصل البحث إلي مجموعة من النتائج أهمها :

* يَرُدُّ الألفاظ إلى أصولها فى العربية جملة أشياء منها : الصنعة النحوية ، والضمائر، والضرورة ، وكون الأصل لغة لبعض العرب، والتثنية، والتصغير، وقد يكون السبب فى الرجوع إلى الأصل مجرد التنبيه عليه ؛ لئلا يُجهل .

* إن النحاة لا يظهرون الأصول التى لا تضيف إلى معنى الكلام أو تفسده ، ألا ترى أنهم يقولون : الذى فى الدار زيد ، وأصله : الذى استقر أو ثبت ونحو ذلك فلم يظهروا الأصل ؛ لأنه لا يؤدى غرضاً ولا يضيف معنى .

وكذا فى النداء أصل : يا محمد : أدعو محمداً ، لكنهم لا يظهرون هذا الأصل ؛ لأن فى إظهاره فساد للمعنى وتغيير لحقيقته ، بيان ذلك أن المتكلم لو تجشم إظهار الأصل أعنى : الفعل ؛ لتحول النداء من لفظ الإنشاء إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب ، والنداء مما لا يصح فيه تكذيب ولا تصديق.[١]

* ليس معنى وجود أصل متروك للفظ أنه كان يستعمل فى مرحلة من مراحل اللغة ، ثم أهمل واستعمل الفرع ، وإنما المعنى: أنه لو جاء على غير صورته المستعملة ؛ لوجب أن يكون على أصله المتروك ، فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان على أصله ، ثم انصرف عنه إلى الفرع ، فهذا مما لا يُساعد عليه ، ولا يعتقده أحد من أهل النظر .

ومما يدل على صحة هذا وصفهم مراجعة كثير من الأصول بالضرورة أو الشذوذ. [٢]

* قد يقدم الرجوع إلى الأصل على الصنعة النحوية إن تعارضا؛ لأنه يضيف معنى، لا تجده إن غَلَّبت الصنعة النحوية ومن ذلك :

أن التثنية أصلها العطف ، وقد رجع إلى الأصل فى شواهد كثيرة منها قول منظور بن مرثد الأسدى :

---

(١) الخصائص ١/١٦٩ .
(٢) السابق ١/٢٢٥ – ٢٢٧ .

كـــــأن بـــــين فكِّهـــــا والفـــــكِّ

فـــــأرةَ مســـــكٍ ذُبحـــــتْ فـــــى سُـــــكِّ

وقول الآخر :

كـــــأن بـــــين خلفهـــــا والخلـــــف

كشَّـــــة أفعـــــى فـــــى يبـــــيس قـــــفٍّ

أراد بين فكيها، وبين خلفيها ، فرجع إلى أصل التثنية ، وعلى الرغم من أن الرجوع إلى الأصل هنا محمول على الضرورة لإقامة الوزن ، إلا أنه من جهة المعنى أحسن من مراعاة الصنعة النحوية فى استعمال التثنية ؛ لأن (فكها) و(خلفها) مضافان، والاسم الثانى(الفك) و(الخلف) مقترن بالألف واللام، ولو قال بين فكها وفكها، وخلفها وخلفها؛ كان أقبح .

* لم تتفق كلمة النحويين فى كثير من الألفاظ على رجوعها إلى الأصل، حين رجعت إليه، بل حملها كثير منهم على غير هذا ، ومن ذلك رفع الاسمين بعد (كان) وأخواتها في نحو قول العجير السلولى :

إذا مـــتُّ كـــان النـــاسُ صـــنفان شـــامتٌ

وآخـــر مُـــثنٍ بالـــذى كنـــتُ أصـــنعُ

حيث يرى الكسائى وابن الطراوة أن هذا وأمثاله محمول على رجوع (كان) إلى أصلها من عدم العمل ؛ لأنها ليست أفعالاً حقيقية .

ولم يرتض سيبويه والجمهور هذا التوجيه من رجوع (كان) إلى أصلها؛ فخرجوا الشواهد على إضمار ضمير الأمر والشأن فى (كان) ، وعليه فالجملة الاسمية بعدها فى محل نصب خبر (كان) .

ومن ذلك مجئ خبر (عسى) اسماً ؛ فى نحو قول العرب : عسى الغوير أبؤساً ، حيث يرى ابن جنى ، وابن يعيش ، وابن مالك ، أن (أبؤساً) خبر (عسى) وإنما رجع إلى أصله تنبيهاً على الأصل ؛ لئلا يجهل .

ويرى المبرد والكوفيون أن التقدير : عسى الغوير أن يكون أبؤساً، فلم يرجع خبر (عسى) إلى أصله ؛ إذ الخبر (أن) والفعل .

ويرى الأصمعى أن (أبؤساً) خبر (يصير) محذوفة ، والتقدير : عسى الغوير يصير أبؤساً. وذكر الشيخ خالد وجهاً آخر وهو أن يكون التقدير : يبأس أبؤساً ، وقد رجح البحث حمل الشواهد فيما سبق على الرجوع إلى الأصل ، ولم يرتض غيره من توجيهات ؛ إذ هى تأويلات لا حاجة إليها ، ولا تخلو من تكلف الحذف والتقدير ، وما لا يحتاج إلى حذف وتقدير أولى مما يحتاج إليه .

* قد يرد الرجوع إلى الأصل واستعمال الفرع فى كلمة واحدة في شاهد واحد ومن ذلك قول الأحوص :

سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها ... وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ

حيث نون المنادى المفرد العلم (مطرٌ)؛ رجوعاً إلى الأصل، وبنيت الثانية (مطرُ) على الضم.

* تفرد بعض النحاة بأقوال لا يساعد عليها، ومن ذلك أن ابن يعيش يرى أن (إذن) حرف مختص بالفعل ، وهذا لا يساعد عليه، ولم أره عند غيره، والاستعمال اللغوى شاهد على دخول (إذن) على الأسماء والأفعال جميعاً ، فهى حرف غير مختص ، وإنما عملت تشبيهاً بـ(أنْ) لغلبة استقبال الفعل بعدها .

ومن ذلك ما تفرد به ابن طاهر فيما نقله عنه أبو حيان من أن ما رواه عيسى بن عمر من لغة بعض العرب فى إلغاء (إذن) فى نحو قولهم فى الجواب : إذن أفعلُ ذاك ، لا يحمل على إلغاء (إذن) رجوعاً إلى أصلها ؛ لأنها حرف غير مختص ، وإنما يحمل على انخرام شرط العمل ؛ لأن الفعل بعدها فعل حال وليس فعل استقبال . وهذا لا يساعد عليه؛ لأن الفعل بعدها مستقبل ، يدل على هذا أن من أنكر رجوع (إذن) إلى أصلها من عدم العمل كالكسائى والفراء وغيرهما لم يقولوا هذا ، حيث أنكر الكسائى والفراء هذه اللغة، ووسمت بالقلة والندرة عند غيرهما، ولو كان الأمر على ما تفرد به ابن طاهر ، لكان أولى بمن منع إلغاء (إذن) أن يحمل ما ورد على انخرام شرط العلم ، بدلاً من تجشم إنكار هذه اللغة .

* سجل البحث اضطراباً فى أقوال بعض النحاة ومن ذلك :

أن ابن مالك يرى فى شرح الكافية الشافية(١) أن كسر نون جمع المذكر السالم لغة لبعض العرب ، لكنه فى شرح التسهيل(١) يرى أن الكسر ضرورة .

---

(١) ١/٨٠ .

ومن ذلك أيضاً أن الأشمونى يرى فى موضع من شرحه على الألفية[٢] أن كسر نون جمع المذكر السالم كسرة إعراب ، حيث جعل إعراب الجمع فى هذه النون كما فُعل بالمفرد ، لكنه فى موضع آخر[٣] يرى أنها لغة وأن إعرابه بالحرف قبل النون .

ومن ذلك أن ابن هشام يرى فى أوضح المسالك[٤] أن التنوين اللاحق للممنوع من الصرف هو تنوين الضرورة ، وليس تنوين الصرف والتمكين. وناقض نفسه فى المغنى[٥] فذهب إلى أن هذا التنوين إنما هو تنوين الصرف والتمكين .

ولعل هذا نوع من أنواع التطور فى الرأى ، وليس تناقضاً أو اضطراباً بالمعنى المعروف .

هذه هي أهم النتائج التى توصل إليها البحث، وغيرها كثير مبثوث فى صفحاته، أدعو الله – ﷻ – أن يتقبل منى هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، ولله الحمد أولاً وآخراً .

الدكـتور
رمضـان خمـيس القسطاوى
أسـتاذ اللـغويات المسـاعد
فى كلية اللغة العربية بالمنصورة

❁❁❁❁❁

(١) ٧٢/١ .
(٢) شرح الأشمونى ٦٥/١ .
(٣) السابق ٦٧/١ .
(٤) ١٣٦/٤ .
(٥) ٦٤٧/١ .

ثبت المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان – تحقيق الدكتور مصطفى النماس – مكتبة الخانجى القاهرة – ط الأولى – ١٤٠٩- ١٩٨٩م.
- أساس البلاغة للزمخشري – تحقيق/ عبدالرحمن محمود – دار المعرفة – بيروت –١٩٨٢م.
- الأشباه والنظائر للسيوطى– دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان – لاط – لات.
- الأغانى لأبى الفرج الأصفهانى – تحقيق وإشراف / لجنة من الأدباء – الدار التونسية للنشر ودار الثقافة – بيروت ط السادسة – ١٩٨٣م.
- أمالى الزجاجى – تحقيق وشرح / عبدالسلام هارون – دار الجيل – بيروت – ط الثانية – ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- أمالى ابن الشجرى تحقيق ودراسة الدكتور/ محمود محمد الطناحي – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط الأولى – لات.
- الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنباري ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محي الدين عبدالحميد – المكتبة العصرية – صيدا –بيروت –لبنان – ط الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ومعه مصباح السالك إلى أوضح المسالك لبركات يوسف هبود – دار الفكر –بيروت – ط الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
- الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب – تحقيق الدكتور/ إبراهيم محمد عبدالله – دار سعد الدين – ط الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م.

- البيان والتبيين للجاحظ – تحقيق وشرح / عبدالسلام هارون –دار الجيل بيروت – لاط – لات.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي – المكتبة العربية بيروت – ط الأولى ١٩٨٦م.
- تذكرة النحاة لأبى حيان – تحقيق عفيف عبدالرحمن – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط الأولى – ١٩٨٦م.
- التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى – دار الفكر – لاط – لات.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى – تحقيق/ أحمد محمد عزوز – المكتبة العصرية –صيدا – بيروت – ط الأولى –١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – شرحها وعلق عليها/ تركى فرحات المصطفى – منشورات محمد على بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الأولى – ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك – ومعه شرح الشواهد للعينى – دار الفكر – لاط – لات.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى – تحقيق وشرح/ عبدالسلام هارون – مكتبة الخانجى – القاهرة – ط الثالثة – ١٩٨٩م.
- الخصائص لابن جنى – تحقيق/ عبدالحكيم محمد– المكتبة التوفيقية – لا ط – لا ت .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى العلوم العربية للشنقيطى – تحقيق وشرح / عبدالعال سالم مكرم – دار البحوث العلمية – الكويت – ط الأولى – ١٩٨١م.

- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى – تحقيق وتعليق الشيخ على محمد معوض وآخرين – دار الكتب العلمية –بيروت– لبنان – ط الأولى – ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
- ديوان أبى داود الإيادى – نشر/ جوستاف جرونيام – ضمن دراسات فى الأدب العربى – ترجمة إحسان عباس – منشورات مكتبة الحياة – بيروت – ط الأولى –١٩٥٩م.
- ديوان الأحوص = شعر الأحوص.
- ديوان الأغلب العجلي ضمن شعراء أمويون – تحقيق/ نورى حموى القيسى – عالم الكتب – بيروت – ط الأولى – ١٩٨٥م.
- ديوان الأفيشر الأسدى – جمعه وحققه وشرحه خليل الدويهى – دار الكتاب العربى – بيروت – ط الأولى ١٩٩١م.
- ديوان امرئ القيس – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف – مصر – ط الأولى – ١٩٥٨م.
- ديوان أمية بن أبى الصلت – جمعه / بشير يموت –بيروت – ط الأولى – ١٩٣٤م.
- ديوان تأبط شرا (ثابت بن جابر) جمع وتحقيق وشرح / على ذو الفقار شاكر – دار الغرب الإسلامي – ط الأولى – ١٩٨٤م.
- ديوان جرير بن عطية – تحقيق / نعمان أمين طه – دار المعارف – مصر – ط الثالثة – لات.
- ديوان الحطيئة – رواية وشرح ابن السكيت – تحقيق / نعمان طه – مكتبة الخانجى – القاهرة ط الأولى – ١٩٨٧م.
- ديوان رؤبة بن العجاج – تحقيق / وليم بن الورد– دار الآفاق الجديدة – بيروت – ط الثانية – ١٩٨٠م.

- ديوان السموأل بن عادياء = مطبوع مع ديوان عروة بن الورد.
- ديوان عروة بن الورد – شرح ابن السكيت – تحقيق / عبدالمعين الملوحى– طبع وزارة الثقافة والإرشاد القومى – سوريا – ط الأولى – ١٩٦٦م.
- ديوان الفرزدق – دار صادر – بيروت– لاط – لات.
- ديوان كثير عزة – تحقيق/ إحسان عباس – دار الثقافة – بيروت – ط الأولى – ١٩٧١م.
- ديوان المهلهل بن ربيعة – شرح وتحقيق/ أنطوان محسن القوال – دار الجيل –بيروت ط الأولى – ١٩٩٥م.
- ديوان النابغة الذبيانى – تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف بمصر – ١٢٩٧٧م.
- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقي – تحقيق/ أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – ط الأولى – ١٩٧٥م.
- سر صناعة الإعراب لابن جنى – قدم له الدكتور / فتحى عبدالرحمن – حققه وعلق عليه الدكتور / أحمد فريد أحمد – المكتبة التوفيقية – ط الأولى.
- شرح أبيات سيبويه لأبى محمد يوسف السيرافى – تحقيق الدكتور – محمد الريَّح هاشم – دار الجيل – بيروت – ط الأولى – ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك – قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد – إشراف/ إميل بديع يعقوب – منشورات محمد على بيضون – دار الكتب العلمية –بيروت – لبنان – ط الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم – تحقيق الدكتور / عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد – دار الجيل – بيروت– ط الأولى – لات.

- شرح التسهيل لابن مالك – تحقيق الدكتور / عبدالرحمن السيد والدكتور/ بدوى المختون – دار هجر – ط الأولى ١٤١٠ هـ ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور (الشرح الكبير) تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح– بغداد – لاط – لات.
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقى – نشر / أحمد أمين وعبدالسلام هارون – القاهرة ١٩٥١م – ١٩٥٣م.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامرى – تحقيق / إحسان عباس – نشر وزارة الإعلام الكويت – ط الثانية – ١٩٨٤م.
- شرح شواهد المغنى للسيوطى – ذيل بتصحيحات وتعليقات العلامة الشنقيطى – منشورات دار مكتبة الحياة –بيروت – لبنان – لاط – لات.
- شرح ابن عقيل على الألفية ومعه كتاب منتخب ما قيل فى شرح ابن عقيل تأليف يوسف الشيخ محمد البقاعي – دار الفكر –بيروت – ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك – تحقيق عادل عبدالرحمن الدورى – مطبعة العانى – بغداد – ط الأولى – ١٣٩٧– ١٩٧٧م.
- شرح كافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذى – تحقيق الدكتور/ إميل بديع يعقوب – منشورات محمد على بيضون – دار الكتب العلمية –بيروت – لبنان – ط الأولى – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك – تحقيق على محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود – منشورات محمد على بيضون – دار الكتب العلمية –بيروت – لبنان ط الأولى – ١٤٢٠ – ٢٠٠٠م.
- شرح المفصل لابن يعيش – مكتبة المتنبى – القاهرة – لات – لات.

- شرح المقدمة الكافية فى علم الإعراب – لابن الحاجب – تحقيق جمال عبدالعاطى مخيمر – مكتبة مصطفى الباز – الرياض – ط الأولى – ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
- شعر الأحوص الأنصاري – جمع وتحقيق / عادل سليمان جمال – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – ١٩٧٠م.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة – تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر – ط الثانية – ١٩٧٧م.
- ضرائر الشعر لابن عصفور – وضع حواشيه خليل عمران – منشورات محمد على بيضون – دار الكتب العلمية –بيروت – ط الأولى – ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي – شرحه / محمد بهجت الأثرى البغدادى – دار الآفاق العربية – ط الأولى – ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
- الفوائد والقواعد للثمانينى – دراسة وتحقيق الدكتور/ عبدالوهاب محمود الكحلة – مؤسسة الرسالة – ط الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- الكامل فى اللغة والأدب للمبرد – تحقيق الدكتور/ عبدالحميد هنداوى – منشورات محمد على بيضون – دار الكتب العلمية –بيروت – لبنان – ط الأولى – ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
- كتاب الأزهية فى علم الحروف للهروي – تحقيق عبدالمعين الملوحى – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – ط الأولى – ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
- كتاب أسرار العربية لأبى البركات الأنباري – تحقيق الدكتور/ فخر صالح قدارة – دار الجيل بيروت – ط الأولى – ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
- كتاب الجمل فى النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي – تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة – ط الأولى – ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

- كتاب السبعة فى القراءات لابن مجاهد – تحقيق الدكتور/ شوقي ضيف – ط الثانية – دار المعارف ١٩٨٠م.
- كتاب سيبويه تحقيق عبدالسلام هارون – دار الجيل –بيروت – ط الأولى – لات.
- كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكى بن أبى طالب – تحقيق الدكتور/ محي الدين رمضان – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.
- كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى – تحقيق الدكتور – كاظم بحر المرجان – الجمهورية العراقية – وزارة الثقافة والإعلام – دار الرشيد – ١٩٨٢م.
- كتاب المقتضب للمبرد – تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة – القاهرة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.
- اللباب فى علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبري – تحقيق غازى مختار طليمات – دار الفكر بيروت – لبنان ط الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
- لسان العرب لابن منظور – دار صادر – بيروت – لاط – لات.
- اللمع فى العربية لابن جنى – تحقيق / حسين محمد محمد شرف – عالم الكتب القاهرة – ط الأولى – ١٩٧٩م.
- مجالس ثعلب – شرح وتحقيق/ عبدالسلام هارون – دار المعارض – مصر – ط الخامسة – ١٩٨٧م.
- المستقصى فى أمثال العرب للزمخشري – دار الكتب العلمية – بيروت – ط الثانية – ١٩٨٧م.
- معانى القرآن للفراء – تحقيق / محمد على النجار وآخرين – دار السرور – لاط – لات.

- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة فى القراءات وأشهر القراء – إعداد الدكتور/ أحمد مختار عمر والدكتور/ عبدالعال سالم مكرم – عالم الكتب – ط الثالثة ١٩٩٧م.
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب قدم له ووضع حواشيه وفهارسه/ حسن حمد – أشرف عليه وراجعه الدكتور إميل بديع يعقوب – منشورات محمد على بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان – ط الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
- المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية للشاطبى – تحقيق: عبدالمجيد قطامش والدكتور/ عياد الثبيتى وآخرين – جامعة أم القرى – مركز إحياء التراث – ط الأولى – ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية للعينى – مطبوع مع خزانة الأدب – دار صادر – لا ط – لات.
- المقرب لابن عصفور – تحقيق / أحمد عبدالستار الجوارى وعبد الله الجبورى – ط الأولى – ١٣٩١هـ – ١٩٧١م.
- المنصف شرح الإمام أبى الفتح عثمان بن جنى لكتاب التصريف للمازنى – تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين – شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى – وأولاده – مصر – ط الأولى – ١٩٥٤م.
- النجم الثاقب (شرح كافية ابن الحاجب) للإمام المهدى صلاح بن على أبي القاسم – تحقيق الدكتور/ محمد جمعه حسن – اليمن – صنعاء – ط الأولى ١٤٢٤هـ.
- النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى – أشرف على تصحيحه ومراجعته الأستاذ / على محمد الضباع – دار الفكر – لاط – لات.

- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى تحقيق أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية –بيروت – لبنان – ط الأولى – ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

فهرس

الموضـــــــــوع	الصفحة
مقدمة	٤٨٧
المبحث الأول : فى الأصول النحوية	٤٨٨
أولاً: أنواع الأصول المنصرف عنها	٤٨٨
ثانياً : ما يرد الألفاظ إلى أصولها فى النحو العربي	٤٩١
المبحث الثاني : نماذج من رجوع الألفاظ إلى أصولها فى النحو العربي	٤٩٥
بناء لام الطلب على السكون	٤٩٦
استعمال العطف بدلاً من التثنية	٥٠٣
كسر نون جمع المذكر السالم	٥٠٨
إلغاء عمل (كان) وأخواتها	٥١٣
مجيء خبر (كاد) و(عسى) اسماً	٥١٦
تنوين الاسم العلم الموصوف بابن المضاف إلى العلم	٥٢١
تنوين المنادى المفرد ونصبه	٥٢٥
صرف ما لا ينصرف	٥٢٩
إهمال (إذن)	٥٣٧

..
قصـر الممـدود ٥٤٣
.....
الخاتمـــة ٥٤٧
.....
ثبت المصادر والمراجع ٥٥١
...
فهرس الموضوعات ٥٦٠